The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

نوفمبر 2020 م - 1441 هـ | العدد 17

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

اتفاق ترسيم الحدود البحرية وكسر شوكة حزب الله!

الصفحة: 2

التطبيع مع إسرائيل يُرهب إيران

الصفحة: 5

العراق والتلويح بالعصا الدبلوماسية الأمريكية؟!

الصفحة: 8

لقاء ليفانت مع وزير خارجية مصر السابق نبيل فهمي

الصفحة: 10 - 11

السودان خارج قائمة الإرهاب وفتح باب للعلاقات مع إسرائيل

شطب اسم السودان من قائمة البلدان الراعية للإرهاب بعد دفع الخرطوم تعويضات بقيمة 335 مليون دولار لأسر ضحايا تفجيرات سفارتي الولايات المتحدة في نيروبي ،عاصمة كينيا، والعاصمة التنزانية دار السلام ،في أغسطس،1998 والبارجة الأميركية يو أس كول في شواطئ اليمن ،في أكتوبر.2000

وتفتح خطوة شطب اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب ،بارقة أمل كبيرة أمام الاقتصاد السوداني المثقل بديون تقدر بنحو60 مليار دولار ،ومعدلات تضخم بلغت 212 بالمئة، وتدهور مريع في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية والبنية التحتية.

وفي السياق ذاته ،أوضح وزير العدل السوداني، أن صدور قرار إزالة السودان من قائمة الدولة الراعية للإرهاب ،وإعلان قرار السلام مع إسرائيل في يوم واحد ،جاء بسبب تأخر السودان في إكمال إجراءات فتح الحساب المشترك لدفع التعويضات المتوجبة عليه لأسر ضحايا هجمات إرهابية طالبت عواصم أفريقية في1998

وأعلن البيت الأبيض ،الجمعة ،أن السودان وإسرائيل وافقا برعاية الرئيس دونالد ترامب على تطبيع العلاقات بينهما .وقال الرئيس الأميركي، بعدما صرح بأن الدولتين أقامتا "السلام" بينهما ،إن خمس دول عربية أخرى على الأقل ترغب في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك - الرئيس الأمريكي دونالد ترامب - رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان - رئيس الوزراء بينيامين نتنياهو

مكافأة مالية أمريكية لتعقب أموال حزب الله وترحيب بتصنيفه تنظيماً «إرهابياً»

شبه وزير الخارجية الأميركي ،مايك بومبيو ،حزب الله بالقاعدة وداعش من حيث تمدده عبر العالم ،حسب ما أظهرته مخططات تم الكشف عنها ومنع حصولها في السنوات الأخيرة في القارات الأميركية والأوروبية والأفريقية والآسيوية، والشرق الأوسط.

وقد رحبت واشنطن بتزايد عدد البلدان التي حظرت أنشطة حزب الله اللبناني ،أخرها أستونيا وغواتيمالا ،حيث صنفتا مؤخراً تلك الميليشيات كمنظمة إرهابية ،معتبرة أن الحزب ينفذ أجندة إيران الخبيثة وينشط عبر البلدان كما القاعدة وداعش ،لتنفيذ أعماله الإرهابية.

وفي سياق آخر ،عرضت وزارة الخارجية الأميركية ،الجمعة ،مكافأة مالية قدرها 10 ملايين دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي للقبض على ثلاثة أشخاص مرتبطين بشبكة حزب الله اللبناني المالية .وقالت وزارة الخارجية في بيان :«إن المكافأة تهدف لتعطيل الآليات المالية لمنظمة حزب الله اللبنانية الإرهابية» ،مضيفة أن الأشخاص المستهدفين هم كل من محمد قصير ،ومحمد قاسم البزال، وعلي قصير.

وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو

ميليشيات مدعومة من إيران تحاول زعزعة الأمن في العراق

هاجم مئات من أنصار ميليشيا الحشد الشعبي الموالية لإيران ،مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد ،وأضرموا النار فيه ،كما اقتحموا مقر الحزب ،التابع للزعيم الكردي "مسعود بارزاني" ،في وسط بغداد، ودمروا محتوياته ،قبل إشعال النار فيه على الرغم من انتشار كبير للشرطة.

وتصعد الميليشيات الموالية لإيران في العراق ،من تهديداتها لحلفاء أميركا في العراق ،مثل إقليم كردستان ،في محاولة للضغط على الولايات المتحدة لسحب جميع قواتها من البلاد ،وفقاً لموقع" ذا هيل."

فيما أكد سيث ج .فرانتزمان ،المدير التنفيذي لمركز الشرق الأوسط للإبلاغ والتحليل ،أنه إذا توقفت الميليشيات عن مهاجمة القوات الأميركية خوفاً من الرد الأميركي ،فإنها لن تتوقف عن استهداف شركاء أمريكا القلائل المتبقين في العراق ،وخاصة الأكراد ،بهدف الضغط على واشنطن لمغادرة العراق ،مما يعطي هذه الميليشيات الفرصة للسيطرة على البلاد.

مؤكداً أنه على مدى السنوات الماضية القليلة أصبحت قوات الحشد الشعبي دولة داخل الدولة ،وقاموا بإنشاء نقاط تفتيش وقواعد في جميع أنحاء العراق ،مضيفاً أنه يجب على الولايات المتحدة الاستمرار في التنسيق الأمني مع القوات الكردية ،لتمكين أربيل من أن تكون حليفاً قوياً في المنطقة.

اليونان وقبرص تنجوان من سيناريو "قره باغ"

أحمد قطمة

لم تفلح كل المساعي التركية واستعراض العضلات المفتولة بالمناورات البحرية والجوية في ترهيب اليونان، فاختارت الأخيرة الزود والدفاع عن حقوقها، على الرغم مما تحمله تلك الخيارات من مصاعب جمّة كانت قد تؤدّي في نهاية المطاف نحو نزاع مسلح بين جيشين في حلف شمال الأطلسي. فتركيا التي رسمت لنفسها استراتيجية الوطن الأزرق الساعية إلى سيطرة النفوذ التركي عملياً في ثلاثة بحار، هي الأسود وإيجه والمتوسط، لم تُعر اهتماماً لحقوق جيرانها، وتجاوزت في مطامعها وأحلامها الحدود المعينة لباقي الدول في مياهها الإقليمية، واضعة في الغالب مواجهتها عسكرياً فيما لو عاندت ولم تخضع لرغبات أنقرة بالترهيب.

الناتو يجني تعب باريس

لم ينجح الناتو في فرض حلوله على أنقرة وأثينا، خاصة أنّ القانون يصبّ في صالح الأخيرة، كون تركيا تسعى للبحث والتنقيب عن الموارد الطاقة في مياه أثينا الإقليمية، وبقي "الحلف" في موقف المتفرّج على الرغم من أنّ الصراع كان متوجّهاً صوب مواجهة مسلحة بين الجانبين، وهي تثبت كما في كل مرة أنّها "ميتة دماغياً"، كما وصفها الرئيس الفرنسي ماكرون سابقاً.

لكنه استفاد من الجهود الفرنسية في مواجهة أنقرة، من خلال التدخل لدى الأخيرة بصفة طرف ثالث محايد، فكشف "الحلف" في الأول من أكتوبر، عن تشكيل آلية عسكرية لفض النزاع بين أنقرة وأثينا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، إذ ذكر خلال بيان أنّ تلك الآلية "تهدف إلى خفض مخاطر وقوع اشتباكات عسكرية أو حوادث غير متعمدة في منطقة شرق المتوسط"، موضحاً أنّها "تشمل إقامة خط ساخن بين اليونان وتركيا سيجري استخدامه لفض النزاعات في البحر والجو".

امتعاض تركي من أوروبا

وبالرغم من الاتفاق الذي أعلن عنه الناتو، لكن الأكيد أنّه لم يأتِ بجهود الناتو، بقدر من أنّه كان نتيجة الجهود الفرنسية التي قادت حلفاً غير رسمي بين مجموعة دول أوروبية، كما استطاعت تهديد أنقرة بالعقوبات في قمة الاتحاد المنعقدة يومي الأول والثاني من أكتوبر، ولأنّ أنقرة ممتعضة من ذلك، بدت وكأنّها تسعى لإقصاء بروكسل من الحل، في انتقام غير قادرة على الإفصاح عنه، خاصة وأنّها ما زالت مُراقبة لمدة ثلاثة أشهر، حتى قمة الاتحاد المُقررة في ديسمبر القادم، كما أنّ سيف العقوبات الأوروبية مازال مُسلّطاً عليها حتى ذلك الحين.

أنقرة تسعى لتنظيف سجلها

وبالتوازي مع تلك التصريحات، كشفت معطيات "رفينيتيف أيكون" للملاحة، في الخامس من أكتوبر، أنّ سفينة التنقيب التركية "ياووز" تركت المنطقة التي كانت تعمل بها بجنوب غربي قبرص وبلغت الساحل التركي، وأفصحت معطيات تعقب حركة السفن أنّ السفينة "ياووز" رُصدت قرب ميناء تاشوجو التركي في إقليم مرسين عقب أن أبحرت، من منطقة تقع إلى الجنوب الغربي من قبرص، وهو انسحابٌ دفع الاتحاد الأوروبي للترحيب به، حيث قال متحدّث باسم المفوضية الأوروبيّة، إنّ رحيل السفينة يُعدّ "خطوة أخرى مرحب بها باتجاه خفض التصعيد في شرق المتوسط"، مُعرباً عن أمله "في خطوات أخرى مماثلة في هذا الاتجاه"، ووصف الخطوة التركية بأنّها "إشارة مهمة".

لكن أنقرة بقيت تُحاول اللعب على المصطلحات لتبرير تخليها عن شعاراتها الشعبوية التي أطلقتها القيادة التركية على مدار شهور، حول حقوقهم المزعومة فيما يسمى بـ"الوطن الأزرق"، دون أن يكون لدى القادة الأتراك الجرأة على الإقرار بالهزيمة التي ألحقت بهم عملياً، وأجبرتهم على الانسحاب تدريجياً من المتوسط، فيما ما يزال بعض الأتراك ومن يوالونهم من تنظيمات الإسلام السياسي، يسعون لتبرير تلك الانسحابات بصيانة السفن وإصلاحها، وهي حججٌ يحاول من خلالها النظام التركي الهرب من حقيقة فشله في تحقيق أحلام جوفاء مرسومة في مخيلة بعض جنرالاتها المصابين بـ"جنون العظمة".

كما تريد أثينا..

وفي كل الحالات، فإنّ الموقف الأوروبي المُوحد (الغائب في البدء) الذي كان من الممكن أن يردع أنقرة، وساهم لوقت طويل في إفساح المجال لمحاولات الابتزاز والترهيب التركية لـ"أثينا وقبرص"، قد تشكل في قمة الاتحاد الأخيرة، بداية أكتوبر، وعليه، فإنّ أنقرة ستتحمل بشكل فوري عواقب أي إجراءات استفزازية قد تطبقها في المتوسط، وهو ما يبدو أنّ القيادة التركية قد تراجعت عنه، أقلّه في الوقت الحاضر، الأمر الذي يمكن استشفاؤه من حديث رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، في السادس من أكتوبر، عندما أعلن عن ترحيب بلاده بتحركات تركيا لتهدئة التوترات في شرق البحر المتوسط، وأنّ أنقرة في حاجة لإظهار التزام أقوى بتحسين العلاقات.

كما أضاف ميتسوتاكيس، بعد محادثات في أثينا مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبرغ: "بلدنا يرحب بأول خطوة إيجابية تقوم بها تركيا إزاء تهدئة التوترات الأخيرة"، متابعاً: "الآن يبقى أن نرى ما إذا كانت الخطوة التركية صادقة أم أنّها مناورة قصيرة الأمد"، مردفاً أنّ اليونان ملتزمة بالحوار والدبلوماسية لحل أي خلاف، موضحاً أنّ "الأمر متروك لتركيا لإغلاق طريق الأزمة وفتح طريق الحل، نحن مستعدّون للقائها في ذلك المسار الثاني، وأنا متفائل بأنّ هذا هو الطريق الذي سنتخذه لصالح شعبينا".

وتلى ذلك في الثامن من أكتوبر الجاري، الإعلان عن اجتماع وزيري خارجية تركيا، مولود تشاووش، أوغلو واليونان، نيكوس ديندياس، ضمن أول لقاء منذ بدء التصعيد بين الجانبين شرق المتوسط، حيث ناقشا على هامش منتدى الأمن العالمي في العاصمة السلوفاكية براتيسلافا، "قضايا ثنائية وإقليمية".

من سفن البحرية التركية

اتفاق ترسيم الحدود البحرية.. وكسر شوكة حزب الله

أحد حقول الغاز الاسرائيلية في البحر المتوسط

إجراءات التنقيب عن النفط شرقي البحر المتوسط قطعت أشواطاً في كل من قبرص وإسرائيل، في حين يغرق لبنان في سجال ترسيم الحدود، حيث تكمن المشكلة في أن المنطقة النفطية واقعة بين لبنان وقبرص وإسرائيل، وبينما يمكن لبيروت التفاوض مع قبرص لترسيم الحدود لا تقبل التفاوض مع إسرائيل على اعتبار حالة العداء بين الطرفين، والإشكالية التي يجري الحديث عنها هي خمسة كيلومترات واقعة بين الدول المتجاورة وهي لبنان وقبرص وإسرائيل، وسببها أن لبنان يرفض المفاوضات مع إسرائيل، بينما وقعت اتفاقية مع قبرص.

بدأ البحث في اتفاقية بين لبنان وقبرص حول الحدود المائية في عام 2006 خلال حكومة الرئيس فؤاد السنيورة. غير أن المباحثات تعطلت بعد تسلم وزارة الطاقة والمياه بالوكالة من الوزير محمد فنيش المنتمي لحزب الله اللبناني التابع للإيران، عقب انسحاب الأخير من الحكومة لخلاف على إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

وفيما يبدو أن المبادرة الأمريكية نجحت في الوصول لإنهاء مسألة ترسيم الحدود، يعني أن إيران وحزب الله اختارا التفاوض، في حين فشلت المبادرة الفرنسية في الوصول إلى حكومة كفاءات دون أحزاب لإنقاذ لبنان من الانهيار الاقتصادي، غير أن مراقبون يشككون أن زيارات الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، للبنان كانت من أجل التسريع بتشكيل حكومة لبنانية، ويعتقدون أنها ربما جرى استغلال هذه المسألة كتغطية للضغط على الكتل السياسية اللبنانية، ورئاسة الجمهورية للقبول بهذا الاتفاق الأمريكي، وقبل الانتخابات الأمريكية، وأن هناك تنسيقاً بين فرنسا وأمريكا في هذا المضمار.

نبيه برّي يعلن عن اتفاق لترسيم الحدود

في وقت كانت معركة تأليف الحكومة اللبنانية بين الفرقاء اللبنانيين، أعلن رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري أن "المحادثات مع الأميركيين في ملف ترسيم الحدود الجنوبية أصبحت في خواتيمها"، ما دفع بعض وسائل الإعلام إلى استنتاج خاطئ بأن المفاوضات حول ترسيم الحدود اقتربت من نهايتها، في وقت كان ما يلمح إليه بري في حينه هو المحادثات التي كانت جارية منذ عام 2018 مع الجانب الأميركي حول آلية التفاوض مع إسرائيل التي ترسم إطار وشروط هذا التفاوض، أي شكله ومنهجيته ودور الفريقين الأميركي والدولي وشروط إنجاحه.

يصرّ بري على التزام الجانبين بترابط المفاوضات على الحدود البرية والبحرية، بحيث إذا فشلت إحداها يصبح الاتفاق على الثانية باطلاً، ويعود هذا الربط إلى أن بري وفريقه يعتبران أن رسم خط الحدود البحري مرهون بالطريقة القانونية والتوبوغرافية لربط رسم الخط البحري بآخر نقطة للحدود البرية في منطقة الناقورة القريبة من الشاطئ، والتي يدور خلاف جوهري حولها بين الجانبين.

إيران وحزب الله... هل يُفَشلان اتفاق ترسيم الحدود؟

الأهمية المباشرة للتفاوض بشأن الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، المتعلقة بالحدود البرية، والتي تأمل واشنطن أن يؤدي ترسيمها إلى نزع ذريعة حزب الله للاحتفاظ بسلاحه وصواريخه في لبنان، بحجة أن إسرائيل تحتل أراضي لبنانية وتخرق الحدود الدولية، فضلاً عن تعديها على حقوق لبنان في الثروة الغازية والنفطية في البحر. ويتجنب إطار التفاوض البت بمسألة مزارع شبعا المحتلة وتلال كفر شوبا التي تقع عند الحدود الشرقية ومثلث تلاقي الحدود اللبنانية – الإسرائيلية – السورية، بين منطقة الجليل الأعلى في فلسطين المحتلة، والجولان السوري المحتل، ومنطقة العرقوب الجنوبية في لبنان..

فيما توقعت مصادر عسكرية إسرائيلية، أن تشهد الفترة المقبلة مطالب وضغوطًا إيرانية على ميليشيا حزب الله اللبنانية من أجل بذل مزيدٍ من الجهد لإشعال الموقف في لبنان، في محاولة لمنعها من التوصل لاتفاق على ترسيم الحدود البحرية مع إسرائيل، حيث نقلت صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية عن مصادر إسرائيلية تأكيدها أنَّ فرص التوصل إلى اتفاق ترسيم الحدود البحرية والبرية أيضًا، كبيرة للغاية، خاصة أنَّ نقاط الخلاف بين الطرفين محدودة للغاية ويمكن تجاوزها بسهولة، وقالت المصادر، إنَّ إسرائيل تتوقع أن تقوم إيران باتباع سياستها التقليدية في إشعال المزيد من الحرائق في لبنان حتى تَفشل أي اتفاق مرتقب بين الحكومتين اللبنانية والإسرائيلية على ترسيم الحدود البحرية، وبالتالي تبقى إيران صاحبة الكلمة العليا في لبنان في ظل ضعف الحكومة اللبنانية وعدم توافر الموارد اللازمة لانتشال البلد من دوامة الفوضى التي صنعتها إيران.

لماذا يرفض النظام السوري ترسيم الحدود مع لبنان؟

بالمقابل تمتنع دمشق حتى الساعة عن ترسيم الحدود المشتركة بين سوريا ولبنان، حيث أن هخالاجتماعات الوحيدة التي عُقدت إبان تولي سعد الحريري رئاسة الحكومة وقبل أن تقرر "قوى 8 آذار" المتحالفة مع "التيار الوطني الحر" الإطاحة بحكومته بالتزامن مع اجتماعه بالرئيس الأميركي باراك أوباما في البيت الأبيض اقتصرت على اجتماعين، الأول بين محافظ الشمال ونظيره السوري محافظ طرطوس، والثاني بين محافظ البقاع ونظيره السوري محافظ حمص.

تصرّ على الاحتفاظ بورقة مزارع شبعا، وترفض التنازل عنها في الأساس لإلحاقها بالقرارات الدولية

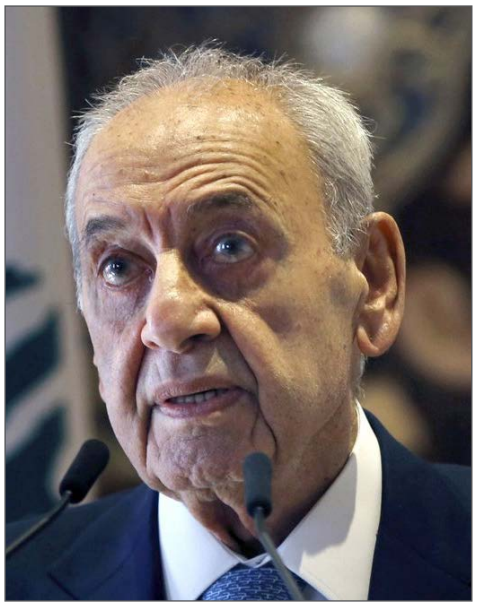

رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري

الخاصة بلبنان، وهذا يتطلب منها التوصل إلى اتفاق مع الحكومة اللبنانية يصار إلى تسجيله لدى الأمم المتحدة، لإخراج المزارع من القرارين 242 و338 وضمها قانونياً إلى لبنان، خصوصاً أن ملكية أراضيها لبنانية وإنما خاضعة للسيادة السورية، وهكذا تتوخى دمشق من خلال عدم إقرارها في الأساس، وليس في الشكل، بلبنانية المزارع بأن تحجز لنفسها مقعداً لتوظيفه في مفاوضاتها مع إسرائيل في حال تقرر معاودتها بغطاء دولي.

وكانت حجّة النظام السوري وقتها، والذي كان يمثّله وزير الخارجية وليد المعلم، في مطالبته بترحيل البحث في ملف ترسيم الحدود، بأن دمشق منشغلة حالياً بترسيم الحدود السورية – الأردنية، وأن عامل الوقت لا يسمح للجنة اللبنانية – السورية، بأن تجتمع، إضافة إلى أن المعلم اقترح عدم شمول مزارع شبعا بعملية الترسيم.

أحد مخيمات اللجوء السورية في تركيا

الانحناء التركي أمام العاصفة الأوروبية يفشل

على مدار شهور عدة، وجهت أنقرة خطاباً تصعيدياً تجاه الدول الأوروبية، وبشكل خاص اليونان وقبرص، منذ بداية العام الجاري، عبر تهديد أثينا بموجات جديدة من اللاجئين السوريين، الذين تحولوا إلى ورقة اتجار تركي، يجري التلويح بها كلما شدّ شديد، ومن ثم عبر شراء سفينة تنقيب ثالثة، في فبراير الماضي، في إطار مساعيها لاستغلال اتفاقها مع حكومة الوفاق الإخوانية في ليبيا، والتي أثارت حفيظة الأوروبيين ومختلف دول حوض المتوسط.

كما شهد العام الجاري، توجيه اليونان (على سبيل المثال) العديد من الاتهامات لتركيا، ففي مارس الماضي، قالت أثينا إنّ أنقرة تحولت إلى مُهرّب رئيس للبشر، وذكرت أنّها تكذب بخصوص أعداد المهاجرين لديها، وأكد وقتها رئيس الوزراء اليوناني، أنّ اتفاق الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا "ميت"، فيما دعمت بروكسل أثينا بالأموال لحماية حدود الاتحاد، وأرسلت قوّاتها لحماية حدود القارة، بينما دعا المستشار النمساوي، سيباستيان كورتز، الاتحاد الأوروبي إلى عدم الاستجابة للضغوط التي يمارسها أردوغان.

ملف شرق المتوسط

وإلى جانب كل تلك الملفات الشائكة والمعقدة التي أقحمت أنقرة نفسها فيها، جاء ملف التنقيب شرق المتوسط ليزيد الطين بلة، فتضخمت معها كرة اللهب أكثر، للحدّ الذي جعل الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، يقول فيه، في الثامن والعشرين من أغسطس الماضي، بأنّه اتخذ "موقفاً صارماً" فيما يرتبط بأعمال تركيا في شرق المتوسط من خلال وضع "خطوط حمراء" أمامها، مشيراً إلى أنّ أنقرة "لا تحترم سوى الأفعال".

خطٌ أحمر فرنسي، أعاد وزير الخارجية الفرنسي، جان إيف لودريان، التلميح إليه، في السادس من سبتمبر، عندما أكد أنّ اجتماع المجلس الأوروبي (بداية أكتوبر)، سيُخصّص في الدرجة الأولى للمسألة التركية والتوتر شرق المتوسط، وخاصة للنظر في فرض عقوبات على أنقرة، متّهماً أردوغان بخلق "جو إسلامي- قومي" يهدف إلى "إخفاء حقيقة الوضع الاقتصادي في تركيا". وأردف الوزير الفرنسي، آنذاك: "نقول لتركيا.. من الآن وحتى عقد المجلس الأوروبي، يجب إبداء القدرة على مناقشة شرق المتوسط أولاً"، متابعاً أنّ "أمر مناقشة هذه المسألة يعود للأتراك.. هذا ممكن!"، وأكمل بالقول: "حينها، ندخل في مرحلة فعالة حول جميع المشاكل المطروحة".

الرسالة الفرنسية وصلت.. وتركيا: سمعاً وطاعة

تحذيرات أدركت معها أنقرة أنّ الرياح في المتوسط لا تسير كما تشتهي سفنها، بالرغم من استعراض العضلات الذي حاولت التباهي به، لكنه أثبت خيبته كما في كل مرة، مثلما حصل في إدلب، التي خسرت فيها أنقرة قرابة نصف المساحة المسيطر عليها من قبل مسلحين موالين لها، وفي ليبيا التي رسمت فيها مصر خطاً أحمر متمثلاً بخط سرت الجفرة، وأخيراً فرنسا التي رسمت خطوطاً حمراء لتركيا في المتوسط. ليباشر عقبها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، البحث عن منافذ للخروج من المأزق الذي أقحم نفسه فيه، فطلب في السابع من سبتمبر، من المجلس الأوروبي، إقناع اليونان ودول أوروبية أخرى بالتراجع في شرق المتوسط، لكن رئيس الوزراء اليوناني، كيرياكوس ميتسوتاكيس، رفض ذلك، وذكر في العاشر من سبتمبر، أنّه يتوجب على بروكسل أن تفرض عقوبات "مجدية" على أنقرة، إذا لم تسحب قطعها البحرية من المناطق المتنازع عليها شرق المتوسط.

مسلسل الانحاء التركي

ومع تيقنها من أنّ العاصفة الأوروبية قادمة لا محالة تحت مسمى "العقوبات"، تواصل مسلسل الانحاء التركي، سعياً لتجنب الانكسار، خاصة من الناحية الاقتصادية، إذ بدأت تلامس الليرة التركية مؤخراً عتبة الـ7.8 ليرة لكل دولار، وهو رقم يشير لانهيار كبير وفق متابعي الاقتصاد التركي، ولن تكون أنقرة سعيدة أبداً بعقوبات قد تُخرج الأتراك في الداخل عن طورهم.

فذكر الناطق الرئاسي التركي، إبراهيم قالن، في العشرين من سبتمبر، أنّ أنقرة وأثينا قد تستأنفان في وقت قريب المفاوضات بخصوص مطالبات كل منهما في البحر المتوسط، بيد أنّه اعتبر أنّ تهديد زعماء الاتحاد الأوروبي، بفرض عقوبات على أنقرة، لن يجدي نفعاً، متناسياً أنّه لولا التلويح بتلك العصا، لما فكر المتحكمون بالقرار في أنقرة في بحث الحوار من أساسه، إذ ما لبثت أنقرة أن سحبت سفينتها "أوروتش رئيس"، في الثالث عشر من سبتمبر، عقب قمة أوروبية متوسطية جمعت سبع دول بقيادة فرنسا، في العاشر من ذات الشهر، في جزيرة كورسيكا، حيث تذرّع الاتراك بأنّ (أوروتش) ستشهد أعمال صيانة دورية.

وفي الثامن والعشرين من سبتمبر، قال إبراهيم قالن، الناطق باسم أردوغان، إنّ بلاده ترى في قمة الاتحاد الأوروبي المقبلة، فرصة لإصلاح العلاقات بين أنقرة وبروكسل، وعقبها بيوم، وتحديداً، في التاسع والعشرين من سبتمبر، أعلنت وزارة الدفاع التركية، انتهاء الاجتماع الفني السادس بين الوفدين العسكريين، التركي واليوناني، والمخصّص لبحث "أساليب فضّ النزاع"، في مقرّ الناتو ببروكسل.

فات الأوان

لكن، ورغم محاولات أنقرة تحسين صورتها قبيل الاجتماع الأوروبي، لا يبدو أنّها تمكّنت من إصلاح ما أفسده "أردوغان"، فقد انتهت القمة الأوروبية، أمس الجمعة/ الثاني من أكتوبر، في بروكسل، بعد أن وجّه قادة الدول الأوروبية، التحذير الأخير إلى تركيا، من مواصلة التنقيب غير القانوني في شرق المتوسط، مع بقاء خيار العقوبات مطروحاً إذا لم تتوقف أنقرة عن التنقيب عن الغاز، عبر إخضاع الأخيرة لمُراقبة خطواتها في شرق المتوسط.

وقد منح الأوروبيون الجانب التركي مهلة ثلاثة أشهر، لوقف انتهاكاته للسيادة المائية اليونانية والقبرصية، إذ سيعود القادة الأوروبيون للنظر في السلوك التركي خلال قمتهم المقبلة، في ديسمبر (كانون الأول)، فيما قالت رئيسة المفوضية، أورسولا فون دير لاين: "إنّ العقوبات يمكن فرضها بشكل فوري، وهي جاهزة في حال استمرّت أنقرة في أنشطتها غير الشرعيّة".

التطبيع مع إسرائيل يُرهب إيران

ما يزال يتردّد بين الحين والآخر، تصريح من هذا الطرف وثاني من الجهة المقابلة، مع رفع كل منهما البطاقة الحمراء في وجه الآخر، وتهديدهما للخصم بالفناء والزوال على يديه، لكن دون أن تتطوّر المواجهة إلى حرب مفتوحة، واقتصارها غالباً على أدوات إيرانية لمواجهة إسرائيل، وهي مواجهة دفعت ثمنها أطراف ثالثة كـ"لبنان".

التطبيع الخليجي مع تل أبيب

انبرت طهران للظهور بغية التهديد كعادتها، انطلاقاً مما تسمّيه (الممانعة والمقاومة) المزعومة لإسرائيل، وهي مقاومة كانت تستلزم أن تضع يدها في يد جيرانها بالمنطقة، لا استعداءهم ومحاولة الاستحواذ على أوطانهم وقراراتهم، فظهرت خلال الأسابيع القليلة الماضية، إشارات لم تستبعد توجيه ضربة عسكرية قد يبادر إليها أحد الطرفين للآخر، في لحظة زمنية فارقة ما، كاشفةً عن مخاوف إيرانية متزايدة من ذلك الاحتمال.

الأمر الذي بالمستطاع الاستدلال عليه من حديث مستشار قائد الثورة الإيرانية للشؤون الدولية، علي أكبر ولايتي، في الرابع عشر من سبتمبر، عندما قال إنّ الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستقف بوجه التطبيع مع إسرائيل، وإنّ أمن بلاده خط أحمر، زاعماً أنّ "إيران ليس لديها مخاوف أمنية جرّاء التطبيع العربي الإسرائيلي، ولن تتجرّأ أيّ دولة على العبث بأمننا، فقواتنا العسكرية على أهبة الاستعداد للردّ على أيّ محاولة لزعزعة الأمن".

لكن، وبجانب ذلك الشدّ، لم تستطع طهران إخفاء مخاوفها كثيراً، وهو ما ظهر من محاولة استمالة وجذب الدول الخليجية بتصريحات رومنسية، صدرت عن قائد القوات البحرية في الحرس الثوري الإيراني، العميد علي رضا تنغسيري، الذي قال، في التاسع عشر من سبتمبر، إنّ منطقة الخليج يتوجب أن تكون خالية من التواجد الأجنبي، ويمكن لطهران إجراء مناورات مشتركة مع الدول الخليجية، مردفاً بأنّه "لا ينبغي لدول الخليج جعل موطئ قدم لإسرائيل في المنطقة، فذلك سيعود عليهم بالأذى"، متابعاً: "مجيء إسرائيل إلى منطقة الخليج لن يكون لصالح الدول الخليجية وسيشكل تهديداً لإيران".

وتابع، أنّ بلاده على جاهزية للصداقة مع دول الخليج، وأنّ الغرباء سيغادرون في نهاية المطاف، بالقول: "نمدّ يد الصداقة والأخوة إلى دول الخليج، ونقول لهم إنّنا أبناء المنطقة، والغرباء سيغادرون في نهاية المطاف، وسيتخلّون عنكم بعد نهب ثرواتكم"، وهي صداقة لم يرى لها الخليجيون أي أثر على مدار عقود من حكم نظام الملالي في طهران، عقب استيلائهم على السلطة في العام 1979، بذريعة "الثورة"، إذ لم تتوقف محاولات التدخل في شؤون الدول المجاورة والسعي لتوسيع مناطق نفوذ "ولاية الفقيه".

الهجوم الإيراني على السعودية

والغريب أنّ لغة الود الإيرانية تلك، لم تسمع إلا عقب تطبيع مجموعة دول خليجية مع إسرائيل، بل سبقها قبل عام هجمات عسكرية، كالتي وقعت على السعودية، يوم 14 سبتمبر 2019، عبر استهداف منشأتين نفطيتين لشركة "أرامكو" العملاقة، شرق البلاد، وهما مصفاة بقيق لتكرير النفط وحقل هجرة خريص، والذي تبنته جماعة "أنصار الله" الحوثية اليمنية المسيطرة على المناطق الحدودية مع السعودية، شمال اليمن، حيث قالت إنّ العملية نفذت بـ10 طائرات مسيرة، فيما اتهمت المملكة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، إيران بالوقوف وراء العملية، وهو أمرٌ لا يحتاج إلى برهان.

وكما لم يغب ذلك الهجوم عن ذاكرة السعوديين ومختلف أبناء الخليج، بقيت تلك الهجمات في ذاكرة قائد نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي، العميد ران كوتشاف، الذي قال في العشرين من سبتمبر، إنّ إيران قادرة على مهاجمة إسرائيل من خلال عملية مماثلة لتلك التي استهدفت السعودية، مضيفاً حول احتمال تعرّض إسرائيل لهجوم إيراني من اليمن: "هذه الإمكانية موجودة، ما حدث في السعودية يمكن أن يحصل في أماكن أخرى".

وأضاف كوتشاف، أنّ إيران قادرة على نشر قواتها في مواقع مختلفة، بما في ذلك منطقة هضبة الجولان، وتابع قائد نظام الدفاع الجوي الإسرائيلي: "هل من الممكن أن يحدث ذلك معنا؟ من الواضح أنّ هذا أمر محتمل"، مشدّداً أنّ المشكلة الأساسية التي تواجهها قوّات الدفاع الجوي الإسرائيلي تتمثل في مواجهتها تهديدات من مواقع مختلفة بشكل متزامن، بينها قطاع غزة وسوريا ولبنان وأماكن أبعد.

الولايات المتّحدة على الخط

ولأنّ الوضع كذلك، ولأنّ طهران قد تتهوّر بتنفيذ عمل عسكري أخرق جديد قد يهدّد أمن الدول الخليجية أو إسرائيل، توجه وزير الدفاع الإسرائيلي، بيني غانتس، إلى العاصمة الأمريكية، واشنطن، في الثاني والعشرين من سبتمبر، لمناقشة "التفوّق العسكري الإسرائيلي في الشرق الأوسط، والسياسة الدولية تجاه إيران وتواجدها في المنطقة"، حيث أفادت صحيفة "هآرتس" بأنّ الاجتماعات تناولت "استراتيجية وقف التوسّع الإيراني في الشرق الأوسط، فضلاً عن التنسيق الأمني بين إسرائيل والولايات المتحدة"، وذلك بعد يوم من تأكيد إسبر أنّ الولايات المتحدة "مستعدة للردّ على أي اعتداء إيراني في المستقبل". وهو ما شدد عليه أيضاً، رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، في التاسع والعشرين من سبتمبر، عندما لم يستبعد أن توجّه تل أبيب ضربة استباقية إلى طهران لمنع تموضعها قرب الحدود الشمالية للبلاد، متعهداً ببذل كل جهد مستطاع للدفاع عن إسرائيل، ومشدّداً على أنّها قادرة على مُحاربة إيران.

ولا يسع المتابع إلا التأكيد على أنّ التطبيع بين مجموعة بلدان عربية وإسرائيل، بات يشكّل شوكة في حلق قوى إقليمية، كإيران وتركيا، إذ لكل منهما مشروع توسعي بالتنسيق مع الطرف الآخر، وربما الانزعاج الواضح لدى طهران وأنقرة، مردّه حرصهما على عدم تغيير قواعد اللعبة التي كانتا تعتقدان بأنّهما قد تفوزان في نهايتها، بمزيد من المساحات المدمرة والمستولى عليها، كما في سوريا وليبيا، وإلى حدٍّ ما لبنان والعراق.

من طهران..
رائحة الموت تصل أوروبا وتسد الأبواب في وجهها

لا تنتهي العوامل والأسباب التي تدفع إلى استهجان النظام القائم في إيران، فطهران ولاية الفقيه منذ العام 1979، وهي تسعى لتصدير أفكارها وثورتها المزعومة إلى الخارج، ما يعتبر أهم أسباب الخلاف بينها وبين محيطها الإقليمي، فيما يشكل ملف حقوق الإنسان أحد أهم عوامل رفض الغرب التعامل معها بشكل واسع، وحصره في بعض الملفات المرتبطة بالاتفاق النووي الموقع في العام 2015.

ومن تلك الملفات التي تثير حفيظة الغرب وتدفعه لتجاهل طهران وتحجيم التعامل معها، قضية الإعدامات المتكررة، والتي تطال مختلف نشطاء الرأي والأقليات الأثنية والدينية في البلاد، بجانب الاعتقالات والاعدامات التي تقع خلال التظاهرات المطالبة بالتغيير، ما يدفعها في بعض الحالات لإلغاء جولات مقررة مسبقة، وهو ما ذكرته وكالة «نوفا» الإيطالية في الرابع عشر من سبتمبر الماضي، عندما قالت أن إيران تبحث تأجيل الجولة الأوروبية لوزير الخارجية محمد جواد ظريف، على خلفية إعدام طهران المصارع نافيد أفكاري، حيث نقلت الوكالة عن مصادر إيرانية مطلعة قولها إن زيارة لظريف كانت مقررة إلى روما ستؤجل على الأرجح.

وحول سبب التأجيل، أشارت الوكالة آنذاك، إلى أن إعدام أفكاري الذي أجج قضية حقوق الإنسان في إيران، ولم يكن ليشكل ظرفاً ملائماً لجولة ظريف، مما دفع السلطات الإيرانية إلى اتخاذ هذا القرار، فيما كان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده قد توقع في تصريح له أن يتم إلغاء الجولة بالقول: «كانت هناك بعض الخطط بهذا الصدد.. لكن بسبب المشاكل اللوجستية المتعلقة بفيروس كورونا لا يوجد قرار نهائي بعد ومن المستبعد أن يكون هناك قرار خلال هذا الشهر أو الأسابيع المقبلة».

وبالتوازي، استدعت الخارجية الإيرانية السفير الألماني في طهران وسلمته رسالة احتجاج، على خلفية تغريدات للسفارة الألمانية رفضت فيها إعدام بطل المصارعة نافيد أفكاري، حيث زعم مدير الدائرة الأوروبية في الخارجية الإيرانية السفير الألماني بأن «تغريدات السفارة الألمانية خارجة عن إطار الأعراف الديبلوماسية، وهي بمثابة تدخل مدان في الشؤون الداخلية الإيرانية»، على حد زعمه.

ولعل تلك التخمينات حول تأجيل الجولة السابقة، هي الأقرب للواقعية من تبرير السلطات الإيرانية، خاصة إذ ما تم مقارنتها مع تصريح المتحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية، أنييس فون دير مول في السادس والعشرين من سبتمبر الماضي، عندما قالت: "تعبّر السلطات الفرنسية دائماً عن قلقها بشأن الانتهاكات الخطيرة والمستمرة لحقوق الإنسان في إيران"، بجانب قولها: "يشاركنا في هذه المخاوف العديد من الشركاء منهم ألمانيا والمملكة المتحدة"، وهو ما يشير بوضوح لكون الملف الحقوقي قد أضحى ثقيلاً للغاية على مقدرة بروكسل استقبال ممثل عن نظام يحفل سجله بها.

وكعادتها، زعمت الخارجية الإيرانية في الخامس والعشرين من سبتمبر، أن بيان الاتحاد الأوروبي في مجلس حقوق الإنسان «انتقائي ومرفوض ويفتقد لأي قيمة واعتبار»، وبدلاً من الإقرار بالوقائع والعمل على حلها، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده إن «الدول الأوروبية تدافع عن حقوق الإنسان بينما تتنافس في بيع السلاح بمليارات الدولارات للسعودية وأنظمة ديكتاتورية في المنطقة لقتل الشعب اليمني البريء»، (على حد زعمه)، متجاهلاً دور بلاده في تمويل وتسليح مليشيا الحوثي بغية السيطرة على اليمن والتحكم بالممرات البحرية.

وعليه، ومن تأجيل تلك الجولة، وثم غياب الحديث عن واحدة بديلة عنها، كان واضحاً أن الجسور الإيرانية إلى القارة العجوز، غير قادرة على تحمل وزر الانتهاكات التي تحصل في إيران بشكل دوري، خاصة مع تظاهر الإيرانيين في مجموعة دول أوروبية، للمطالبة بإلغاء الجولة، كونهم اعتبروا جولة ظريف بمثابة منح «شرعية للقتل» في بلادهم، وهو ما لن تفضل أي دولة أوروبية تحمل آثامه.

سياسيون ليبيون: نتائج بوزنيقة وبرلين 2.. حبر على ورق

رشا عمار

انتهت جلسة مفاوضات متعثرة بين الفرقاء الليبيين، توصلوا خلالها إلى اتفاق بشأن تقسيم المناصب السيادية في الدولة وسط توقعات متفاوتة بشأن جدية تنفيذ أجندة الاتفاق، بالرغم من تأكيدات ممثلي شرق وغرب البلاد على إيجابية أجواء التفاوض والتزام الأطراف جميعها بإقرار الحل السياسي باعتباره الحل الأمثل للخروج من الأزمة الممتدة منذ أكثر من 10 سنوات.

وبالتوازي مع مؤتمر الطوائف السياسية في المغرب، عقد نحو 23 مسؤولاً دولياً وإقليمياً مؤتمر برلين2 في العاصمة الألمانية، لاستكمال مسار مخرجات مؤتمر برلين الأول بشأن توصيات وقف تسليح أطراف النزاع والتدخلات الخارجية فيه ودعم المسار السياسي ونبذ الخيارات العسكرية، وما تحقق من ذلك وما بقي، حبر على ورق.

ورحبت قوى إقليمية ودولية بنتائج الاجتماعات، في مقدمتها ألمانيا وفرنسا ومصر والمغرب والجزائر، معبرين عن أملهم في أن يتوصل الفرقاء إلى إقرار الحل السياسي بما يحقق مصالح الشعب الليبي ويضمن استقرار البلد المضطرب منذ سنوات منذ ثورة 2011.

انتقادات لحضور الإخوان والاعتراف بشرعية مجلس الدولة

وأجمع سياسون ليبيون تحدثوا لـ"ليفانت" بشكل منفصل، على أنّ نتائج الجلسات غير قابلة للتطبيق على الأرض، وإن بدت ظاهرياً منطقية ومفعمة بالأمل والتفاؤل، إلا أنّ مسار الأزمة بات إشكالية عصية على الحل دون توفر القدر الكافي من الإرادة السياسية، كما أنّ الحل السياسي يستوجب خروج الإخوان والقوى الخارجية الداعمة لهم من المشهد الليبي بشكل تام.

فقد قال الدكتور محمد الزبيدي، المحلل السياسي الليبي لـ"ليفانت نيوز"، إنّ مسار بوزنيقة يمثل فقط ضخاً جديداً للدماء بتنظيم الإخوان الإرهابي ومنحهم فرصة للسيطرة على مزيد من المناصب السيادية في ليبيا، منتقداً قبول مجلس النواب التشاور مع ممثلين عن التنظيم أصلاً، لأنّه صنفها من قبل "إرهابية وفقاً للقانون رقم "19"، وهو اليوم يجلس مع مجلس الدولة الذي يمثل الجماعة، بالإضافة إلى أنّ التنظيم يسعى لاقتناص فرصة جديدة.

ويتفق معه النائب الدكتور علي التكبالي، عضو مجلس النواب الليبي، الذي يرى أنّ ما تم في بوزنيقة يمثّل تمكيناً لجماعة الإخوان في المناصب السيادية، منتقداً بشدة أحد مواد الاتفاق التي تشترط موافقة مجلس الدولة، الممثل للإخوان، على تعيين أي قيادي يرشّحه مجلس النواب للمنصب، وفي المقابل يرفض مجلس النواب الاعتراف بشرعية الإخوان أو مجلسهم.

ويقول "التكبالي" لـ"ليفانت": "كان عليهم أن يبحثوا حلولاً واقعية وحقيقة لمعاناة الشعب الليبي الممتدة منذ سنوات، لأنّ حلها ليس في كثرة المؤتمرات، ولكن في المنطق، واعتراف المجتمع الدولي أنّ مشكلة ليبيا أمنية بالدرجة الأولى يليها الاقتصاد ثم السياسة، ولا يمكن إيجاد حل إذا بدأ الحوار بالمقلوب.

ويصف "التكبالي" ما حدث في بوزنيقة، بأنّه مجرد محاصصة، وقبلية مقيتة، لن تنجح في إخراج البلاد من أزمتها ولن تدفع بها إلى الأمام أبداً وتعوق تحقيق الدولة المدنية الحديثة، مشيراً إلى أنّ ما يحدث من تقسيم حدث في العهد الملكي وفترة حكم معمر القذافي.

موافقة مستحيلة من مجلس النواب

ووصف الزبيدي في حديث لـ"ليفانت" نتائج اجتماعات بوزنيقة بأنّها لا تعدو كونها توصيات، لا بدّ من عرضها على مجلس النواب لموافقة ثلثي المجلس عليها، وهذا في حدّ ذاته أمر مستحيل، لأنّ مجلس النواب الليبي لم يتبقَّ منه سوى 20 نائباً، والبقية غادروا إلى طرابلس وانضموا لتحالف الإخوان، فضلاً عن أنّ مجلس القضاء الأعلى اعترض على تسمية منصبي المحكمة العليا والنائب العام، باعتبار أنّهما اختصاص أصيل للسلطة القضائية وليس من شأن المتفاوضين في بوزنيقة، وهذه الدلائل تؤكد أنّ ما خرج به اجتماع بوزنيقة سيبقى حبراً على ورق.

ويرى الزبيدي، أنّ مسألة توافق المناصب السيادية "ضحك على الذقون"، على حدّ وصفه، موضحاً أنّ المؤسسة الوطنية للنفط تفرض حصاراً على المنطقة الشرقية، بينما تخضع حكومة الوفاق كافة مواردها لخدمة الإخوان في الغرب الليبي، وكذلك وزارة المالية تفرض حصاراً على البنوك في الشرق، لذلك فإنّ الانتماء الجغرافي لمن يتولّى منصباً سيادياً لا يعني أنّه سيقوم بواجبه دون اعتبارات لانتمائه السياسي والفكري.

وحول مؤتمر برلين، يقول المحلل السياسي الليبي إنّ مواطنيه لم يشعروا به، وإنّه مرّ مرور الكرام، مثل برلين الأول، مؤكدا أنّ جميع المؤتمرات التي ناقشت وستناقش الوضع الليبي تُخرج توصيات فقط، تفتقد الإرادة والآلية للتطبيق على أرض الواقع.

حلّ المليشيات أولاً

ويجمع مراقبون وسياسيون ليبيون على أنّ حل المليشيات وإخراجها جميعاً من البلاد، هو الأولوية التي يجب على المجتمع الدولي والقادة العمل على تحقيقها في الوقت الراهن، لأنّها الشريطة الأساسية لإقرار الحل السياسي والأمني.

ويقول "الزبيدي": "إنّ المؤسسة العسكرية هي القادرة على فرض الحلول في الداخل وتحقيق الاستقرار دون الحاجة إلى مزيد من المؤتمرات والتوصيات الممتدة منذ سنوات دون أي فائدة للشعب"، موضحاً أنّ ليبيا مثل أيّ بلد في التاريخ شهد حرباً أهلية لا بدّ أن يخضع في البداية لسيطرة المؤسسة العسكرية لإقرار الأمن ووقف الحرب أولاً، ثم بعد ذلك يمكن البدء في حلول سياسية أخرى.

أرشيفية لاشتباكات في جنوب مدينة طرابلس

كلينتون ليكس.. كيف دعم الديمقراطيون تنظيم الإخوان المسلمين؟

هيلاري كلينتون

عادت قضية البريد الإلكتروني الخاص بوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، والمرشحة للرئاسة الأمريكية السابقة عن الحزب الديمقراطي «هيلاري كلينتون»، إلى الواجهة مرة أخرى، وذلك بعد أن أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترمب قراراً تنفيذياً برفع السرّية عن هذه الوثائق، التي سُرّبت من البريد الإلكتروني لهيلاري، عندما كانت على رأس الدبلوماسية الأمريكية في الفترة الممتدة بين 2009 و2012.

وكان قد نشب جدال في شهر مارس/آذار 2015، عندما كشف المفتش العام في وزارة الخارجية علناً عن أن كلينتون قد استخدمت مجموعة من حسابات البريد الإلكتروني الشخصية، على إحدى خوادم القطاع الخاص غير الحكومية، بدلاً من حسابات البريد الإلكتروني المسجّلة على خوادم الحكومة الاتحادية، أثناء إجراء بعض المهام الرسمية خلال توليها منصب وزيرة الخارجية.

وأكّد بعض خبراء ومسؤولي وأعضاء الكونغرس أن استخدام هيلاري كلينتون لبرنامج نظام الرسائل الخاصة والخادم الخاص، وحذف ما يقرب من 32000 من رسائل البريد الإلكتروني التي اعتبرتها خاصة، يعتبر انتهاكاً لبروتوكول وإجراءات وزارة الخارجية، والقوانين الفيدرالية، واللوائح التي تنظم متطلبات حفظ السجلات، ولم يتم تصنيف أكثر من 1600 بريد إلكتروني على الخادم على أنها معلومات سرية في ذلك الوقت، ولكن وزارة الخارجية صنّفتها بأثر رجعي على أنها معلومات سرية اعتبارًا من فبراير 2016، ومنها 22 رسالة بريد إلكتروني تم تصنيفها على أنها مستندات "سرية للغاية".

اختراق بريد هيلاري كلينتون.. لماذا تستخدم "خوادم" خاصة؟

بدأت الفضيحة الخاصة ببريد هيلاري كلينتون عام 2015 عندما كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" أنه قبل تعيينها وزيرة للخارجية في عام 2009، أنشأت بريداً إلكترونياً على خادم خاص في منزلها في تشاباكوا بولاية نيويورك، واستخدمته خلال سنوات خدمتها الأربع لجميع مراسلاتها الإلكترونية، سواء تلك المتعلقة بعملها الحكومي أو بأمورها الشخصية. كما أنشأت بريداً إلكترونياً على خادمها الخاص لكل من مساعدتها هوما عابدين، وكبيرة موظفي وزارة الخارجية شيريل ميلز، ولم تنشئ كلينتون مطلقاً بريداً إلكترونياً حكومياً على خادم مملوك ومُدار من قبل السلطات الأميركية، طوال توليها وزارة الخارجية.

فيما قالت هيلاري كلينتون في معرض تبرير فعلتها، إن السبب الأول لاستخدامها بريداً وخادماً خاصاً كان "السهولة والراحة"؛ إذ فضّلت اقتناء هاتف واحد فيه بريد إلكتروني واحد، عوض اقتناء جهازين، واحد شخصي، وآخر للعمل، لكن المشكّكين أشاروا إلى أن كلينتون أرادت التحكم بمراسلاتها بشكل كامل عن طريق خادم خاص، إذ باتت تقرر وحيدةً ما ينبغي، أو لا ينبغي عرضه على الحكومة أو إخراجه إلى العلن عبر طلبات حرية الوصول إلى المعلومات.

الخارجية الأمريكية كانت على معرفة سابقة بـ"هجوم بنغازي"

في 11 سبتمبر عام 2012، تعرضت البعثة الدبلوماسية الأمريكية في بنغازي للهجوم، ما أسفر عن مقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز، وثلاثة أمريكيين آخرين. وأصبح الهجوم والأسئلة المطروحة حول أمن القنصلية الأمريكية والتفسيرات المختلفة لما حدث أكثر القضايا المثيرة للجدل سياسيًا في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي 15 أكتوبر، أعلنت كلينتون فيما يتعلق بمسائل الانفلات الأمني أنها تتحمل المسؤولية كاملة على عاتقها، بينما يعود السبب حول تلك التفسيرات المختلفة إلى الارتباك الذي سببه ضباب الحرب الحتمي بعد مثل هذه الأحداث.

وأشارت هذه الوثائق تمتد على فترة عامين من الأول من كانون الثاني/يناير 2011 حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2012 وتتعلق بأمن المنشاة الأميركية في بنغازي في ليبيا والهجوم عليها وبالوجود الدبلوماسي الأميركي في ليبيا بما فيه في بنغازي". وسبب الهجوم الذي أطلقت عليه وسائل الإعلام الأميركية في نهاية المطاف أواخر 2012 "قضية" وحتى "فضيحة" بنغازي خلافاً بين الحكومة الديموقراطية والكونغرس الجمهوري وأدى إلى جلسات استماع طويلة وتحقيقات وتقارير.

بريد هيلاري كلينتون يكشف تورطها مع تنظيم الإخوان

وبحسب ما تم كشفه من معلومات سرّية في الرسائل المضبوطة في بريد المسؤولة الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون، أظهر أحد الإيميلات المسرّبة، والمؤرخ في سبتمبر 2012 عن تعاون قطري مع تنظيم الإخوان، لإنشاء قناة إعلامية باستثمارات تبلغ 100 مليون دولار، وتؤكد الوثيقة أن جماعة الإخوان المسلمين اشترطت على قطر أن يتولى القيادي الإخواني، خيرت الشاطر، إدارة القناة، وأن يكون مشرفاً مباشراً على المؤسسة التي ستمولها الدوحة برأس مال مبدئي 100 مليون دولار، وسوف تكون البداية قناة إخبارية مع صحيفة مستقلة تدعم الإخوان، وذلك بعد أن اشتكت جماعة الإخوان من ضعف مؤسساتها الإعلامية مقارنة بالمؤسسات الإعلامية الأخرى.

وتكشف رسالة أخرى يعود تاريخها إلى أبريل 2012، إلى أن كلينتون أرسلت عبر بريدها الإلكتروني مذكرة استخباراتية حول الحملة الانتخابية في مصر تتضمن معلومات عن جماعة الإخوان، حيث تكشف الرسالة أن كلينتون ومستشارها يتمتعان بإمكانية "الوصول إلى أعلى المستويات داخل جماعة الإخوان في مصر، وتتمتع كلينتون بعلاقة قوية بجماعة الإخوان الإرهابية، كما قدمت هي وإدارة الرئيس السابق باراك أوباما دعماً لمخططات الجماعة في مصر والدول العربية، كانت كلينتون تحدثت في كتابها عن لقاءاتها مع الرئيس المصري السابق المنتمي لتنظيم الإخوان محمد مرسي، خاصة عندما تفاوضت من خلاله بشأن اتفاق لوقف إطلاق النار ما بين إسرائيل وحماس

وتكشف الوثائق المسرّبة رغبة قطر في التدخل في الشأن المصري، وكذلك الشأن التونسي عبر المال الذي يدعم نظام الإخوان الذي انقض على السلطة عقب الفوضى التي شهدتها دول عديدة بالمنطقة ومنها مصر وتونس عام 2011 والتي روج لها النظام القطري وكذلك إدارة أوباما على أنها "الربيع العربي"، إضافة لكشف ارتباط هيلاري بقناة "الجزيرة" القطرية، في محاولة استغلالها لتلميع صورة إدارة أوباما، حيث أشارت الوثائق إلى أن هيلاري آثرت زيارة شبكة "الجزيرة" القطرية على الأمريكية المرابطة في قاعدة العديد القطرية. الديمقراطيون

وتشير الوثائق استغلال هيلاري زيارتها للجزيرة لبث تقرير باللغة العربية على الجزيرة: تقرير مدته 15 دقيقة يجري تصويره في قناة الجزيرة يسلط الضوء على تعهد الإدارة تجاه المجتمعات المسلمة في العالم، وكذلك مقابلة مع أحد صحفيي الجزيرة باللغة الإنجليزية، وكذلك تقرير باللغة الإنجليزية على قناة "الجزيرة" الناطقة بالإنجليزية لمدة 15 يحمل نفس مضمون التقرير العربي، بالإضافة إلى لقاء طاولة المستديرة بين هيلاري كلينتون ووسائل الإعلام المحلية القطرية، والتي ستضم صحفيين من الصحف المحلية القطرية، يركز على العلاقات الثنائية والبرامج المتبادلة بين إدارة أوباما والنظام الحاكم في قطر.

وتشير أيضاً الوثائق إلى أن الولايات المتحدة دشنت صندوق الاستثمار المصري الأمريكي ومثله في تونس، بهدف توفير فرص العمل والمساهمة في توسيع قطاع الأعمال التجارية الصغيرة من خلال زيادة الوصول إلى رأس المال وتعزيز القطاع الخاص المسيطر عليه من قبل الإخوان، حيث جرى تعيين جيم هارمون، الذي تولى خلال فترة ولاية الرئيس كلينتون الثانية، منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس والمدير التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد، رئيسا للصندوق.

العراق والتلويح بالعصا الدبلوماسية الأمريكية؟!

بعد مقتل قائد الحرس الثوري الإيراني «قاسم سيلماني،» بغارة جوية في محيط مطار بغداد مطلع العام الجاري، بات لزاماً على نظام الملالي الحاكم لإيران أن يوجّه الميليشيات الموالية له للانتقام من القوات الأمريكية المتواجدة في العراق، بعد التهديد والوعيد بانتقام مدمّر من الولايات المتحدة، ولكن فيما يبدو أن طهران قرّرت أن تغيّر استراتيجيتها بشأن الضربات العسكرية التي تقوم بشنّها ميليشيات موالية لها في العراق ضد القوات الأمريكية، حيث تحاول من خلال تلك الهجمات البسيطة إثبات أنها لا تزال تشكل تهديداً، إلا أنّها لن تفعل شيئًا قد يؤدي إلى رد عسكري، كأن تقدم مثلاً على استهداف عناصر أمريكية.

بالمقابل هددت واشنطن، التي تتعرض قواتها ومصالحها في العراق إلى هجمات شبه يومية، بإغلاق سفارتها في بغداد؛ الأمر الذي يؤدي إلى توجيه ضربة قاصمة لرئيس الوزراء، مصطفى الكاظمي، الذي يُنظر إليه على أنه حليف بارز لها، حيث وقع العراق منذ فترة طويلة، فريسة تجاذبات حليفتيه إيران والولايات المتحدة، ما جعله في وضع لا يحسد عليه بسبب سياسة "الضغط الأقصى" التي تنتهجها واشنطن في وجه طهران، منذ عام 2018.

الرئاسات العراقية الثلاث، ومجلس القضاء الأعلى أصدرت من جهتها بياناً شديداً هو الأقوى من نوعه، حيال السلاح المنفلت ومحاولات الجهات الخارجة عن القانون إعلان الحرب بديلاً عن الدولة. وقال بيان رئاسي إن "التطورات الأمنية التي حدثت في الآونة الأخيرة من استمرار استهداف المراكز والمقرات المدنية والعسكرية، وتواصل أعمال الاغتيال والخطف بحق ناشطين مدنيين، إنما تمثل استهدافاً للعراق وسيادته". وأضاف البيان أن "المنحى الذي تتجه إليه أعمال الجماعات الخارجة عن القانون ضد أمن البلاد وسيادتها، يمثل منحى خطيراً يعرض استقرار العراق إلى مخاطر حقيقية".

الهجمات الصاروخية.. موجّهة للقوات الأمريكية أم للكاظمي؟

يرى المحلل السياسي "كفاح محمود": "واشنطن لن تتخلى عن العراق ولا عن الكاظمي، ومن الصعب جداً ترك بغداد، إنها في صراع استراتيجي مع إيران، وستعمل بقوة لدعم الكاظمي وإنهاء الميليشيات سواء سياسياً أو بعملية جراحية" ويؤكد أن "ما تقوم به هذه الميليشيات هو استهداف للكاظمي، أكثر من استهدافها لأمريكا وقواتها، فقد شعرت بأنه خرج من تحت عباءتها ويعمل من أجل إعادة ترتيب العراق بشكل آخر، يبتعد كثيراً عما يسمى بالولايات الطائفية"، معتبراً أن "انفتاحه الأوروبي والعربي وعلى إقليم كوردستان، بدأ يربك هذه المجموعات الموغلة بالتطرف المذهبي الإيديولوجي المعادي لهذه التوجهات".

من ناحيته يشير الأكاديمي والباحث في الدراسات السياسية والدولية "رابر طلعت": إلى أن "خطاب الكاظمي إن حقق أهدافه، وتحول إلى سياسة وطبّقت على أرض الواقع؛ فسوف تشكل تهديداً لمصالح إيران في العراق، سواء بإجراءاته ضد الجماعات الشيعية المسلحة الحليفة لها أو الانفتاح الاقتصادي على الدول الأخرى، ومحاولاته استعادة مؤسسات الدولة العراقية وتحريرها من نفوذ القوى الحليفة لإيران"، مشدداً على أن "إخلاء السفارة في بغداد وعدم تواجد دبلوماسي أمريكي في بغداد، ليس في صالح حكومة الكاظمي".

نقل السفارة الأمريكية من بغداد.. تحذير دون إعلان

مازالت الخارجية الأمريكية ترفض التعليق على التقارير، التي تحدثت عن عزم الولايات المتحدة إغلاق سفارتها في بغداد، وأكد المتحدث باسم الوزارة، أن تصرفات الميليشيات الخارجة عن القانون والمدعومة من إيران وفقاً لوصفه تظل أكبر رادع للاستقرار في العراق، معتبراً أنه من غير المقبول أن تطلق هذه الجماعات صواريخ على السفارة الأميركية، وتهاجم الدبلوماسيين وتهدد القانون والنظام في العراق.

وفي هذا السياق، يقول المحلل السياسي "رابر طلعت": "مشكلة العراق لها عدة أبعاد. هناك الانتقال إلى وضع السيادة، والرغبة لدى العراق في انسحاب الأمريكي ورغبة ترامب أيضاً بالانسحاب؛ ولكن هذا يتطلب استقراراً أمنياً وسياسياً، وأيضاً يتطلب بناء مؤسسات"، مشيراً إلى أن العراق يعاني حالياً من عدم الاستقرار الأمني، وعدم وجود مؤسسات قوية للدولة"، مؤكداً أن "انسحاب السفارة من بغداد يعزز الشعور الإيراني والجماعات المسلحة التابعة لها بالقوة والنصر، ويؤدي إلى إضعاف موقف الحكومة العراقية ورئيسها مصطفى الكاظمي.

ويضيف طلعت: "للعراق مشكلة الجيران الكارهين لأيّ أفقٍ ديموقراطي محتمل، أو لأي تغييرٍ في البنية السياسية. وتواجد وتدخل إيراني قوي في شأن العراقي، بالإضافة لدعم المجاميع المسلحة للحرب بالوكالة، ودعم الأحزاب الشيعية الموالية لها، والموالية إلى النظام الأكثري"، معتبراً أن "السنّة والكرد يميلون إلى التوافقية"، مشدداً إلى أن هذه الأسباب تؤدي إلى تراجع العملية السياسية، وقد تؤدي أيضاً إلى تفكيك اتفاقات السياسية واحتمالية حدوث فوضى داخلية وحروب أهلية ليست بعيدة".

ويشير رابر طلعت إلى أن "عملية تفكيك الكتل السياسية الشيعية وترتيب موقفها تجاه إيران والولايات المتحدة، بدأت منذ بداية أول موجة احتجاجات في الشارع العراقي في 2015، وهذا تفتيت يؤشر إلى استحالة بناء تمثيل طائفي شيعي موحد خلال تجربة حكم فاشلة بعد 2003".

مؤكداً أن "الأحداث الأخيرة والاحتجاجات، تؤشر إلى تحول في فهم المجتمع العراقي (العربي) لمفهوم الهوية والانتماء"، مشيراً إلى أن "الشارع العراقي والحركات الشبابية، هي موجهة ضد الفساد وتسييس الإسلاميين والمتعصّبين لاختلافات الطائفية والإثنية، وبالمقابل يعمل الكاظمي على هذا الخطاب، وضرب الميليشيات خيار مطروح وبشكل دائم على مائدة العمليات العسكرية الأميركية".

العراق.. عودة التهديدات للناشطين والشرطة عاجزة عن حمايتهم

دفعت عشرات عمليات الاغتيال التي وقعت في العراق، العديد من ناشطي المجتمع المدني العراقي والعاملين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين إلى الفرار مما يقولون إنه هجوم مستمر من جماعات مسلحة، وقد أدى رحيل هؤلاء، الذين تتراوح أنشطتهم بين توعية العراقيين بشأن حقهم في التصويت وقيادة الاحتجاجات ضد ما يعتقدون أنها تجاوزات، بحسب ما أكدت جماعات حقوقية، إلى إضعاف حركات المجتمع المدني التي كانت نشطة منذ عقود.

حيث عادت لوائح التصفيات والتهديدات تسري في الشارع العراقي خلال الساعات الماضية، فقد تداول العديد من ناشطي العراق فيديو حمل اسم الجوكر، وتضمن صوراً لناشطين وإعلاميين، على وقع إيقاع "هوليودي" وتهديدات بالقتل، وعلى الرغم من أن أي تعليق رسمي لم يصدر حتى الساعة، إلا أن الفيديو أعاد التذكير بعمليات الاغتيال العديد التي شهدتها البلاد، على مدى السنوات الماضية، والتي ارتفعت وتيرتها منذ أكتوبر العام الماضي، مع توسع التظاهرات في مختلف المحافظات، وارتفاع الأصوات ضد الطبقة السياسية الحاكمة، والميليشيات المسلحة.

وأفادت جمعية الأمل الحقوقية المستقلة، لوكالة رويترز، بأن ما لا يقل عن 44 عملية خطف و74 محاولة قتل نشطاء وقعت في العام الماضي، معظمها في بغداد وجنوب العراق، وقال حسن وهاب من جمعية الأمل "ارتفعت وتيرة الاغتيالات والتهديدات من بداية التظاهرات وتصاعدت بشكل مخيف... بدينا نشعر بقلق شديد بسبب مغادرة الناشطين إثر تهديدهم بالقتل... بدينا نخسر جزء من مصادرنا التي تعمل على الأرض". فقد وثقت 39 واقعة قتل على الأقل منذ أكتوبر 2019 عندما خرج آلاف العراقيين إلى الشوارع في احتجاجات حاشدة مناهضة للحكومة، مطالبين بفرص عمل ورحيل النخبة الحاكمة التي قالوا إنها فاسدة،

مصطفى الكاظمي

فيما قال مسؤول عسكري، تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته، إن قوات الأمن غالباً ما تكون عاجزة عن حماية النشطاء من الجماعات المسلحة المارقة لأن داعمين سياسيين أقوياء يقفون خلف تلك الجماعات، دون أن يسمي أياً منها.

ويشكل عجز الشرطة والأمن عن حماية هؤلاء خطراً كبيراً. فقد أكد 5 ناشطين فروا من العراق خلال الأشهر الماضية، لوكالة رويترز أن الشرطة المحلية نصحتهم بالمغادرة لأنها لا تستطيع ضمان حمايتهم من الجماعات المسلحة، فمع تشكيل الحكومة الجديدة لما يقرب من 35 لجنة لمواجهة التحديات، ومنها السعي لتحديد المسؤولين عن مقتل المتظاهرين، لم يسفر عن أي ملاحقة قضائية حتى الآن.

يأتي هذا على الرغم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، الذي تولى منصبه في مايو، تعهد بتحقيق العدالة للنشطاء الذين قُتلوا أو تعرضوا لتهديد من الجماعات المسلحة، وتعليقا على تلك النقطة، قال محمد الدهامات، شقيق أمجد أحد الناشطين الذين قتلوا قبل أشهر في مدينة العمارة، إنه فقد كل الأمل الذي كان لديه في الكاظمي، كما أضاف، متحدثاً من منزل أمجد حيث تعيش والدتهما أيضاً، أنه جرى إبلاغ عائلته بأنهم سيطّلعون على نتائج التحقيق في وفاة شقيقه في غضون ثلاثة أشهر وأن أربعة أشهر مرت دون أن يتواصل معهم أحد.

في المقابل، قال مسؤول حكومي، طلب عدم الكشف عن هويته، إن مؤسسات الدولة "اخترقتها" أحزاب وجماعات مسلحة لا مصلحة لها في معاقبة قتلة المحتجين، وتعهدت الحكومة بقمع ما تقول إنها جماعات مسلحة إجرامية تحاول زعزعة استقرار البلاد، وفرض سيطرة الدولة على الأسلحة في إطار جهود للحد من نفوذ الفصائل المسلحة، لكن شيئا لم ينفذ حتى الآن.

الاقتصاد القطري خسائر بالمليارات.. هل ينجو من الانهيار

عانت الأسواق القطرية بما فيها الحكومية، خلال الفترة الماضية، من تراجع متسارع في وفرة السيولة، خاصة الأجنبية منها، ما دفع وزارة المالية ومصرف قطر المركزي للتوجه إلى أسواق الدَّين الدولية لتوفير السيولة، حيث لم تجد قطر أية دلائل على احتمالية تحسن اقتصادها ومؤشراتها، منذ قرار المقاطعة العربية للدوحة في 2017، ثم جاءت التبعات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا، لتضيف مزيداً من الأعباء على الاقتصاد المنهك، وتأثر الاقتصاد القطري كثيراً من تداعيات الإغلاق العالمي بسبب فيروس كورونا، وقد تراكمت على الدوحة، 10 مليارات دولار من الديون في أبريل.

وكانت قد قطعت كلٌ من السعودية والإمارات والبحرين ومصر، في يونيو/ حزيران 2017، العلاقات الدبلوماسية وخطوط النقل مع قطر، بسبب دعم الدوحة للإرهاب؛ ما أثر سلباً في اقتصادها ومؤشراته وقطاعاته، ودفع نحو تذبذب وفرة السيولة لدى الحكومة والبنوك العاملة في السوق المحلية.

حيث تأثر السوق المالي القطري بشكل بالغ، إذ تراجع المؤشر العام لبورصة قطر، وبلغ حجم التداول 273 مليون سهم بقيمة 481.7 مليون ريال عبر تنفيذ 10.2 ألف صفقة، وتراجع 31 سهماً، وارتفع 15 سهماً، واستقر سهم واحد، وهبطت 4 قطاعات ببورصة قطر على رأسها قطاع البنوك والخدمات المالية بنسبة 0.64%.

فيما جاءت خسائر قطاع الطيران فادحة، بسبب الإغلاق الذي فرضة فيروس كورونا، وقالت الخطوط الجوية القطرية، إنها ردت خلال الأشهر الخمسة الماضية 1.2 مليار دولار (916 مليون جنيه إسترليني) بمتوسط 2000 دولار (1515 جنيها إسترلينيا) لكل حاجز، فيما أوضح كبير المسؤولين التجاريين في الناقلة الجوية، سيمون تالينج سميث، أن المبلغ الذي دفعته الشركة في هذا الصدد سيؤثر على صافي أرباحنا، حسبما نقلت صحيفة إندبندنت البريطانية.

قطاع الطاقة في مأزق خانق

تواجه قطر أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم، خياراً صعباً بسبب ضعف الطلب العالمي على الغاز، بسبب ضعف الطلب المرتبط بتفشي فيروس كورونا المستجد، مما سيدفعها إلى تقليص الإنتاج، أو إشعال فتيل "حرب أسعار" من أجل ضمان حصة بالسوق العالمية، حرب الأسعار تلك قد تدفع بأسعار الغاز للوصول إلى أرقام بالسالب.

حيث بدأت قطر -فعلياً- في فبراير الماضي، إعادة توجيه شحنات الغاز الطبيعي المسال بعيداً عن آسيا، حيث كان فيروس كورونا يعوق المبيعات، وراحت ترسلها بدلاً من ذلك إلى شمال غرب أوروبا، لكن هذا الحل السريع لم يفد طويلا، إذ سرعان ما اجتاح الوباء أكبر الاقتصادات الأوروبية، وترك قطر تكافح حتى من أجل أماكن تخزين للشحنات غير المباعة.

وفي ظل تلك الظروف، ستضطر قطر إلى اتخاذ قرار مصيري ذي عواقب بعيدة المدى، فمن شأن خفض إنتاج الغاز، وهو صادراتها الرئيسية، أن يضغط على الإيرادات الحكومية، في وقت يزيد به تراجع البترول الضغط على أسعار الغاز الطبيعي المسال، التي يرتبط بعضها بالنفط.

وربما لن تحتاج شركة قطر للبترول إلى توجيه شحنات إلى أوروبا، بمجرد استعادة الطلب على الغاز في آسيا، لكن هذا قد يستغرق عدة أشهر، ومن المحتمل أن تنخفض كمية الطاقة المولدة من الغاز بنسبة 3 بالمئة في عام 2020، مقارنة بالتوقعات قبل تفشي فيروس كورونا، علما أن الاتحاد الدولي للغاز سبق أن أعلن في أبريل، أن الفائض العالمي للغاز الطبيعي المسال قد يستمر حتى منتصف العقد الجاري.

قطاع الطيران خسائر بالمليارات وتسريح موظفين

أعلنت الخطوط الجوية القطرية، عن خسائر بلغت سبعة مليارات ريال، أي ما يعادل 1.92 مليار دولار، وذلك للسنة المالية المنتهية في 31 مارس، وكشفت الشركة عن تلقيها دعماً من الحكومة القطرية بمبلغ وصل إلى 7.3 مليار ريال، فيما أكدت الناقلة القطرية في يونيو الفائت عزمها تسريح ما لا يقل عن 20 في المئة من موظفي الشركة، وإبقاء طائرات إيرباص إيه 380 دون تحليق حتى أواخر 2021. ولتخفيف الأضرار التي لحقت بالاقتصاد القطري، أصدرت وزارة المالية في يونيو تعليمات إلى الوزارات والمؤسسات والكيانات الحكومية الممولة من الدولة لخفض النفقات الشهرية للموظفين غير القطريين بنسبة 30 في المئة بدءا من يوليو، عن طريق تقليل الرواتب أو تسريح العمال بإشعار لمدة شهرين.

قلق قطري من فشل كأس العالم بسبب كورونا

كشفت تقارير اقتصادية دولية أن قطر باتت قلقلة من احتمالية فشل كأس العالم 2022، ومنع الحضور الجماهيري وتأثر الطيران، بسبب تفشي فيروس كورونا، كما قالت الوكالة في تقريرها إن ملعبين فقط من 8 ملاعب جاهزان حتى الآن، خاصة وأنه تم تأجيل الأحداث الرياضية، بما في ذلك بطولة أوروبا لكرة القدم التي كان من المقرر أن تبدأ الشهر المقبل، ولكن تم نقلها حتى عام 2021. ولا تزال قطر تأمل في استكمال ستة من الملاعب الثمانية بنهاية هذا العام على الرغم من تعطل البلاد بسبب كوفيد19-. ومن المقرر أن تُقام كأس العالم في نوفمبر وديسمبر 2022 - بدلاً من الفترة المعتادة من يونيو إلى يوليو - بسبب الأجواء الحارة.

وبسبب القلق المتزايد من فشل البطولة التي تلفها قضايا فساد كبرى، وعلى ضوء المقاطعة العربية لقطر على مدى ثلاث سنوات، اضطرت قطر إلى تعديل استعداداتها للبطولة لمواكبة المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية للبلاد من الدول العربية والخليجية بسبب دعمها للجماعات المتطرفة والإرهاب في المنطقة، وتعد قطر بأن بطولة كأس العالم ستكون متاحة للجميع ولكن الدولة تأثرت بإغلاق النشاط الاقتصادي في العديد من البلدان.

وأعلنت شركة الخطوط الجوية القطرية المملوكة للدولة، وهي إحدى الشركات الراعية لكأس العالم، أنها ستلغي الوظائف مع تأثر صناعة الطيران العالمية إلى حد كبير.

أحد ملاعب كأس العالم الجديدة في قطر

وزير خارجية مصر السابق نبيل فهمي لـ«ليفانت»: التطلعات التركية والإيرانية غرضها الهيمنة على الشرق الأوسط

هاجر الدسوقي

من واقع خبراته المتراكمة، وبلهجة دبلوماسية واقعية، يوصّف السفير نبيل فهمي وزير خارجية مصر السابق في حوار خاص ومطوّل مع «ليفانت نيوز»، أزمات المنطقة، في ظل أخطار محدقة بسبب التدخلات التركية الإيرانية في شؤون الدول العربية.

وفي مقدمة الأزمات التي تطرق لها الدبلوماسي المخضرم، الأوضاع في ليبيا، التي تشهد مؤخرا تحولات يصفها مراقبون بأنها «إيجابية» على مستوى العمل السياسي والدبلوماسي، مستعرضا أفاق الوصول لحل سياسي في ليبيا.

وشدد السفير نبيل فهمي، على أنه «من المبكر التفاؤل بما يجري في ليبيا، حتى تتغير منهجية عدد من الأطراف الخارجية وعلى رأسهم تركيا ويحدث توافق ليبي- ليبي في قضايا بالغة الصعوبة بما فيها التوازن الداخلي بين الشرق والغرب والموقف من التيار الإسلام السياسي».

ويرى وزير الخارجية المصري السابق أن التحذيرات التي أطلقها الرئيس السيسي بشأن خط سرت-الجفرة كخط أحمر، «حقق أغراض سياسية أكثر منها عسكرية»، مشيرا في الوقت نفسه إلى أن «الأمور لن تستقر في ليبيا مع السياسيات التركية الخشنة».

وبشكل حاسم، استبعد «فهمي» حدوث مصالحة مصري تركية، وكذلك مصالحة عربية قطرية، على المدى القريب، راهنا الأمر بتغيير توجهات وممارسات كل من أنقرة والدوحة.

وخلال الحوار، توقع فهمي، الذي شغل منصب سفير مصر في واشنطن لنحو 8 سنوات، «عقد حوارات أمنية مصرية تركية مستقبلا لتهدئة الاجواء، وليس بالضرورة لحلها».

ومع التأكيد أن تركيا تحاول استغلال الفضاء العربي لاعادة نشر نفوذها في الشرق الاوسط، قدم الدبلوماسي المخضرم قراءة مفصلة لأطماع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في المنطقة.

وبتعبير لافت، قال «فهمي» إن أردوغان «يستخدم الكارت اليوناني وكارت الأكراد لدعمه في مواجهة انكماش الاقتصاد التركي بحيث إذا فشلت محاولاته في خسارة القطاع الخاص، يعوضه بالتوجهات الوطنية اليمنية».

ومحذرا من مخاطر التطلعات التركية والإيرانية، أوضح الوزير المصري أنه «أي إن كان اختلاف الأولويات بين أنقرة وطهران لكن في النهاية كلاهما غرضهما الهيمنة على الوضع الشرق الاوسطي وهذا خطر على المصلحة العربية».

وإلى نص الحوار:

■ مساع دبلوماسية عديدة تجرى لإيجاد حل للنزاع الدائر في ليبيا.. بداية كيف تقرأون هذا الحراك الذي يتم من قبل أطراف أوروبية وعربية؟

القضية الليبية تشهد توغل لأطراف أجنبية وتفكك في الساحة الداخلية، هناك أطراف أجنبية عديدة تتدخل في الساحة الليبية عملياً وسياسياً ودبلوماسياً، حيث هناك اهتمام روسي وأمريكي وأوروبي وغير ذلك.

وهناك اهتمام مشروع من دول الجوار العربي باعتبار أن هذه الأمور تمس أمنها القومي، كل هذه التوازنات لا زالت غير مستقرة. ونحن على مشارف الانتخابات الأمريكية، وبالتأكيد ستؤثر في التوازنات الأمريكية والروسية والعكس صحيح.

أيضاً هناك اضطراب في أوروبا يجعل الموقف الأوروبي غير واضح، سواء الفرنسي أو الإيطالي أو الألماني. صحيح هذه المواقف نشطت أخيراً ولكنها لم تستقر.

على المحك الآخر، نجد في الداخل تعدد الأطراف الليبية في الشرق والغرب وفي الجنوب، في السابق ولعقود من الزمن اعتدنا في ليبيا التحدث مع شخص واحد ثم حكومتين ثم توغلت أطراف وتعددت الأطراف غير الرسمية المؤثرة في الساحة على الأرض. إذا لدينا اضطراب دولي مع تعدد الأطراف وتفكك داخلي.

■ كيف ترى الإصرار التركي على إثارة القلائل في ليبيا عبر إرسال السلاح والمرتزقة؟

مؤخرا وصلنا إلى تدخلات تركية خشنة للدرجة التي جعلت مصر تعلن الخط الأحمر وأن أي تجاوز في هذا الخط يؤثر في الأمن القومي المصري. وكنت لا أستبعد أي صدام عسكري مصري تركي في ليبيا مع أي تعدي لهذا لخط، وحصل في نفس الوقت زيارة رئيس الأركان التركي لقاعدة الوطية في ليبيا ثم استهداف المواقع التركية في القاعدة الجوية بعد مغادرته مباشرة. ومنذ ذلك الحين هناك نشاط سياسي ودبلوماسي مكثف مرتبط بالساحة الليبية.

■ هل يعني أننا انتقلنا من مشارف الحرب في ليبيا إلى مرحلة العمل السياسي؟

تابعنا الاجتماعات الأخيرة المكثفة، اجتماعات في مصر وبرلين واجتماعات في المغرب وتونس فضلاً عن اجتماعات أممية في سويسرا، كل هذا النشاط ارتبط بالترتيبات الأمنية ومعايير اختيار الشخصيات في المناصب السيادية الليبية وبوضع خارطة الطريق للاطراف الليبية، كما ارتبط ببناء الثقة وبوضع الدستور، فانتقلنا من حافة هاوية للحرب إلى مشارف العمل السياسي.

■ ألمح في حديثكم نبرة تعكس حالة من التفاؤل في ليبيا، هل هذا صحيح؟

عندما يحدث توازن بين الاضطراب الداخلي والداخلي نكون في مرحلة تفاؤل. أنا سعيد أنه هناك تحول في محور النشاط من العمل العسكري إلى العمل السياسي والدبلوماسي لكن من المبكر أن أتفاءل، في تلك المرحلة يمكن القول إنني أقل تشاؤماً، لأن التفاؤل يتطلب تغيير في منهجية عدد من الأطراف الخارجية وعلى رأسهم تركيا ويتطلب توافق ليبي ليبي في قضايا بالغة الصعوبة بما فيها التوازن الداخلي بين الشرق والغرب والموقف من التيار الإسلام السياسي في ليبيا.

■ كيف قرأتم رسم الرئيس المصري الخط الأحمر أمام تركيا والوفاقا في ليبيا؟

لن تستقر الأمور في ليبيا مع السياسات التركية الخشنة ولن ترضى مصر بها

في البداية أؤيد تماماً وأقدر الموقف المصري الصريح بأن هناك خطوط حمراء في الساحة الليبية تتيح لمصر رد الفعل حماية لأمنها القومي. ما أعلنه الرئيس السيسي في ذلك الحين حقق أغراض سياسية أكثر ما حقق أغراض عسكرية.

كان تهديداً عسكرياً واضحاً لكن مغزاه السياسي أنه هناك يقين بين الأطراف الإقليمية بوجود تجاوزات وأنه لن يكون هناك حسم عسكري لأي قضية، فكرة أن يصدر الإعلان بالخط الأحمر ويتم استهداف مواقع تركية بعد مغادرة رئيس الأركان التركي قضايا ليست سهلة، كل هذا يؤدي إلى إعادة التفكير بين الأطراف الرئيسية.

المسألة لا تقتصر على ذلك فحسب.. شاهدنا سياسيين ليبيين يعلنوا عن نيتهم في الاستقالة وأخرون يتحدثون عن حوار مع أطراف ليبية أخرى كانوا في الماضي يرفضون الحوار معها. وهناك ثرثرة عن شخصيات يتولون مرحلة انتقالية مقابل أو تمهيداً لشخصيات لم يستبعد أن تكون من النظام القديم أو نظم حكم مختلفة لم نشهدها منذ مدة طويلة.

إذا هناك نشاط وتفكير سياسي أفضل من التوتر العسكري، لكن من السابق لأوانه أن نقول أننا في بداية طريق نصل به إلى السلام على المدى القصير لأن التنافس الإقليمي من خارج ليبيا وداخلها من أطراف متشعبة لازال غير مستقر.

■ كيف أثر إعلان الخط الأحمر المصري على مخططات أردوغان في المنطقة وليبيا؟

الإعلان المصري وما تم على المواقع التركية آثر في أسلوب الأداء التركي الذي كان فيه دعم عسكري صريح، ولازال موجود لكنه لم يعد بالشكل الصارخ كما كان في الماضي.

لكن في الوقت نفسه لم تنسحب تركيا بعد ولم تغير منهجها السياسي في ليبيا لكي نطمئن أن طموحاتها السياسية قد تغيرت أو انكمشت، ونحتاج لمزيد من الوقت للمتابعة. في رأيي لن تستقر الأمور في ليبيا مع السياسات التركية الخشنة ولن ترضى مصر بهذه السياسات.

■ هل المصالحة بين القاهرة وأنقرة سيناريو مطروح في ظل إصرار الآخيرة على سياساتها العدائية؟

يجب أن نفرق شكلياً وليس جوهرياً بين تركية أردوغان وبين تركية المؤسسات التركية.

هناك توتر حقيقي بين فلسفة أردوغان في حكم تركيا وبين مصر والتوجه السياسي المصري، وإلى أن يتغير هذا التوجه لا أرى مجال لأي مصالحة مصرية تركية.

نبيل فهمي

المصالحة العربية القطرية ليست قريبة المنال والموقف يعتمد على وقف ممارسات الدوحة في المنطقة

■ لكن نشهد مؤخراً محاولة تركيا مغازلة مصر، لإعادة العلاقات بين البلدين..؟

هناك مؤسسات تركية تعلم جيداً أن الصدام المصري التركي ليس في مصلحتها أمنياً أو اقتصادياً، لذا نجد وزير الخارجية التركي ودبلوماسين أتراك جميعهم يدعون للحوار من آن لآخر، كما نجد أجهزة أمنية من الجانبين لا يستبعدون الحوار.

لا أرى إمكانية وصول إلى توافق مصري مع تركية أردوغان ولا أرى استقرار الوضع في ليبيا بدون تهدئة مصرية تركية، ومن ثم المتاح هو محاولة الوصول إلى التهدئة المصرية التركية، هذه التهدئة تعني في الأساس تجنب الصدام السياسي والعسكري ولا تعني تخطي كافة المشاكل.

و الخطوة الأولى ستكون حوارات بين الأجهزة الأمنية وليس بين أجهزة سياسية ودبلوماسية. لكي يكون هناك أرضية كافية لحوار سياسي يجب أن يطمئن الجانب المصري أن التوغل التركي لا يمس الأمن القومي المصري بإجراءات محددة تمهيداً لما هو قادم من حوارات أخرى مباشرة أو تتم تحت وصاية طرف ثالث من الأطراف الدولية الكبرى.

■ هل يعني أنكم تتوقعون إجراء حوارات أمنية مصرية تركية قريباً؟

أتوقع حوارات أمنية مصرية تركية وأطالب بها لتهدئة الأجواء وليس بالضرورة لحلها، حيث لا أرى إمكانية الوصول إلى تفاهمات تركية مصرية جوهرية في ظل اختلاف الرؤى بين تركية أردوغان ومصر.

■ كيف تنظرون للقرصنة التركية في شرق المتوسط، وإصرار أردوغان على الحرب مع اليونان؟

تركيا تحاول استغلال الفضاء العربي لإعادة نشر نفوذها في مختلف أنحاء الشرق الأوسط لثلاثة أهداف، الأول توسع النفوذ التركي في الشرق الاوسط، ومع هذا الهدف يتحقق الثاني وهو رفع قيمة تركيا مع الدول الكبرى سواء روسيا أو امريكا، ومن ثم يتحقق الهدف الثالث وهو إعطاء رسالة قوية لأوروبا أننا طرقنا بابكم طويلا وأنتم عاملتونا بلا اكتراث وها نحن الفاعل في الشرق الأوسط.

■ ما الذي يفرق بين تركية أردوغان وبين من سبقوه فيما يتعلق بالأطماع في المنطقة؟

تركية أردوغان تمارس هذه التطلعات بشكل خشن أكثر من تركية الرئيس السابق «عبدالله غول» أو تركية الرئيس «تورغوت أوزال» وخلافه، وفيها قدر من التجاوز في الشؤون الداخلية لدول المنطقة عربية وغير عربية.

عندما تجد تواجد عسكري تركي في ليبيا وسوريا والعراق والصومال بخلاف شرق البحر الأبيض المتوسط هنا دخلنا سياسات خشنة وليست منافسات. عندما تدفع تركيا بأن لها حقوق في ليبيا وحقوق في سوريا والعراق هنا سببه تناغم بين طموحات أردوغان وطموحات تيار اليمين.

■ ما حظوظ أردوغان للفوز في الانتخابات الرئاسية القادمة في ظل توحد المعارضة ضده؟

بدون شك هناك يقين داخل تركيا أن سياسات أردوغان أدخلت تركيا في مشاكل مع كافة جيرانها بعكس الفلسفة الأساسية أننا دولة لا مشاكل لها مع أي من جيرانها وكان يتولى ذلك في الماضي داوود أوغلو رئيس الوزراء التركي الأسبق والآن أصبح يتزعم حزب المستقبل المعارض، اذا بالفعل هناك تنامي للمعارضة في تركيا إنما من السابق لأوانه أن أصل لقناعة من له فرص أفضل في النجاح.

الوضع الحاسم هو الوضع الاقتصادي. لذا انكماش الاقتصاد التركي يجعل أردوغان يحاول يظهر أو يركز الأضواء على الدور الاستراتيجي التركي والتهديدات خارج البلاد التي قد تجذب اليه التيار الوطني اليمني في تركيا بحيث إذا خسر التيار الاقتصادي يعوضه بالتوجهات الوطنية اليمنية، لذا يكون اللعب بالكارت اليوناني أو كارت الأكراد ليدعمه بعض الشيء.

■ هل ترى المخاطر الإيرانية أكبر من التدخلات التركية في الوقت الراهن، أم أنهما يمثلان معا نفس الخطورة في رأيكم؟

التطلعات التركية والإيرانية أغراضها الهيمنة في الساحة العربية وكلاهما خطر على المصلحة العربية أي أن كان اختلاف الأولويات قد تختلف بينهم لكن في النهاية هناك رغبة إيرانية و تركية في الهيمنة على الوضع الشرق الأوسطي وهذا خطر على العرب.

أردوغان يستخدم الكارت اليوناني والأكراد لمواجهة انكماش الاقتصاد التركي

■ هل ترى أن إيران هي كلمة السر في أزمات المنطقة حالياً؟

إيران بدون شك طرف هام في العديد من أزمات المنطقة، فهي طرف هام في المشكلة اليمنية، وفي التوترات داخل العراق، وطرف هام في القلق العربي الخليجي حول أمن الخليج، كذلك فيما تم في سوريا حتى إلى البحر الأبيض ولبنان.

بعد 3 سنوات من المقاطعة.. ما هي آفاق المصالحة بين قطر ودول الخليج؟

تابعنا تصريحات حكيمة من وزير الخارجية السعودي تعكس الجدية في الموقف، وليس الحدة، بمعنى نحن كعرب يهمنا أن يكون هناك مصالحة بين كل الأطراف العربية وأن هذا متاح في حالة استجابة قطر للمطالب الدول الأربعة وتتلخص أساساً في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

هناك رغبة في مصالحة عربية وهذه رغبة ليست مجرد عاطفة لكن واقع سياسي يجب أن يتحقق. المشكلة أن الاختلاف يصبح خلاف، أي طرف يريد التدخل في الشؤون الداخلية ويمس أمن الطرف الآخر، يصبح مخل في التزاماته وتوجهاته.

الرغبة في التصالح شيء مفيد إنما لكي ننجح في ذلك عنصر أساسي عدم التدخل في الشؤون الداخلية عندما نرى ذلك جلياً في الموقف القطري لابد أن نسرع في ايجاد المصالحة، لكن في غياب ذلك لن يدوم اي مصالحة. وسنرى ما هو قادم.

الوزير فهمي اثناء كلمة في مجلس الأمن

■ لكن قطر مازالت تصر على الاستمرار في نهجها الداعم للإرهاب؟

قطر تمارس نفس الممارسات في كل ساحات المنطقة، حيث تؤثر في الوضع الداخلي لدول معينة، قبل ليبيا كان سوريا، حتي الوضع الفلسطيني، ناهيك عما تقوم به في الساحة الخليجية مباشرة وما اشتكت منه مصر مرارا. إذاً هي ممارسة واحدة لو انتهت ترتب عليها تعامل بشكل أفضل مع كافة الطلبات (قائمة حددتها الدول الأربع، تضم 13 مطلباً لإعادة العلاقات مع الدوحة).

أؤكد ليس هناك طرف عربي سيقف ضد المصالحة في حال وقف هذه الممارسة.

■ وهل ترى المصالحة الخليجية القطرية قريبة المنال؟

أي وقت سأكون مع المصالحة لكن مع مرور الوقت والتجربة لا يمكن أن أغفل الاخطاء لذا لا أرى المصالحة العربية القطرية قريبة المنال.

■ في رأيكم ما هو مستقبل جماعات الإسلام السياسي في المنطقة؟

الإسلام السياسي يستغل الأزمات الاقتصادية أو حتى الوفرة الاقتصادية لطرح منظومة أنه يعطي الشباب دور في المستقبل في حين تركيبة الإسلام السياسي لا تعطي هذا الدور.

الإسلام السياسي موجود في المنطقة إنما في حدود أقل مما يتصوره البعض، هم في الماضي كانوا طرف محدود إنما فاعل، تاثيره أكثر بكثير من حجمه، لأن التيارات السياسية الأخرى لم تكن مؤثرة. المنافسة بينها وبين الإسلام السياسي أو بينه وبين هذه التيارات ليست منافسة عضلية على القوة وإنما على الذكاء، من هو أذكى في مخاطبة العقل العربي الإسلامي ينجح في هذه المعادلة.

إذ قبل الإسلام السياسي أن يعيش في العالم العربي وأن يكون جزء منه يمكن أن يكون له وجود، المشكلة أن الإسلام السياسي يريد أن يعتبر العالم العربي جزء من مشروعه الإسلام السياسي وليس العكس وهذا غير مقبول.

■ هل أثرت تجارب الشعوب العربية في تقليص مخاطر الإسلام السياسي في المنطقة؟

بدون شك مخاطر الإسلام السياسي أقل مما مضى لأن مؤسسات الدول بدأت تبنى مرة أخرى وهناك يقين من التجربة التي شهدانها في عدد من الدول العربية هذا التوجه السياسي يريد استغلال الدين لأغراض سياسية وليس العكس.

■ ما هو المطلوب من الفلسطينيين اليوم للانخراط في عملية سلام أوسع، بعد الحراك الأخير الذي شهدته المنطقة؟

الشعب الفلسطيني عانى مما لم يعاني منه شعب آخر في المنطقة وعلينا كعرب دعم هذا الشعب وجهود للتغلب على الظلم الذي تعرض له.

أنا مؤيد للسلام العربي الإسرائيلي وتحقيق ذلك من خلال التفاؤل، إنما غير مقتنع أن الحكومة الاسرائيلية الحالية جادة في السعي إلى حل دولتين ولا تستغل ذلك للمناورة.

أتفهم القلق الفلسطيني من تحول التركيز في المنطقة من عملية السلام العربية الإسرائيلية إلى قضايا أخرى ولكن قلقهم يجب أن يترجم إلى فعل وليس غضب، في الوقت نفسه كل القيادات الكبرى في العالم الكبرى التي لها مواقف جوهرية تعاملت بثبات وحركة، لدينا قرار السادات بالحرب في 1973 الذي مكن العرب من التفاوض فيما بعد.. كل طرف عربي أنجز في الماضي حارب وتفاوض.

يجب على الجانب الفلسطيني مدعوماً من العرب أن يطرح مبادرات عربية تفاوضية كي يكون طرف فاعل في الحوار السياسي وحشد التجمع الدولي حوله، وفي رأيي أن الرئيس الأمريكي المقبل سواء كان دونالد ترامب أو جو بايدن لن يقف مع طرف غير فاعل. في اعتقادي أنه بصرف النظر عن أي قرار سيادي لدولة عربية هناك احترام وتقدير ودعم للحق الفلسطيني ورغبة في إقامة حل دولتين.

■ على صعيد الأزمة اليمنية ما هي آفاق الحل السياسي بعد مرور 5 سنوات من جهود التحالف العربي؟

مواجهة أحداث اليمن من التحالف العربي كان أمراً ضرورياً لإعطاء رسالة واضحة أن الطرف العربي قادر وعلى استعداد للتصدي لما يراه مخالفاً للتعامل السوي مع القواعد الدولية. وهذه رسالة كانت مهمة جداً للأطراف الإقليمية.

في رأيي بداية التحالف كان عمل عسكري مشروع مفيد ولكن يجب أن يشمل عمل سياسي والأمم المتحدة حاولت ذلك لكن الوضع اليمني-اليمني تاريخياً معقد ومتشعب.

هناك قدر من التهدئة حالياً لم تحسم بعد لكن أرى إن التفاؤل في غير محله حتى الآن.

ممالك بلا عروش.. فصام سلطوي وفطام عن الحرية

جمال الشوفي

كنا نعتقد أنّ عهد الملوك قد مضى، وبات عصر الدولة بدستورها الوضعي وعقدها الاجتماعي الحديث، هو مطمح الشعوب الباحثة عن استقرارها وأمانها ومكانتها بين شعوب الأرض. فعلى الأقل حتى تلك الدول التي يحكمها النظام الملكي، احتكمت لدستور في الحكم البرلماني يعبر عن الإرادة الشعبية للبشر في نموذج حياتها السياسية والمدنية، دون أن يكون للمَلك دور فيها سوى التشريفي والإرث التقليدي مع الحفاظ على الحريات وسيادة القانون الوضعي بآنٍ معاً؛ كبريطانيا وغيرها من دول العالم الحديث، وربما تتيح الدراسات الحديثة إلقاء الضوء على حكومات المغرب والأردن في الجوار القريب منا.

أما وأن يعود التاريخ بعجلته للخلف، وتصحو نزعة شبهة الفصام السلطوي، ولو على بضعة أمتار من الأرض، وتنازع الدويلات واستعادة الذاكرة لعصر المماليك المتحاربة في القرون الوسطى، عربياً وإسلامياً، فهذا محطّ تساؤل يشي بما خلفه، خاصة في عالم اليوم، وأكثر خصوصيّة في دول الربيع العربي.

اليوم، وفي خضم اللوحة الممتدة من العراق فسوريا فلبنان، وصولاً لليمن وليبيا، وليس حال مصر المستقرة على قلق أفضل بكثير. ففي ذات دول الربيع العربي اليوم تبرز الدويلات، بل أقل منها لدرجة المحميّات العسكرية الميليشاوية، على أنقاض ما كان يسمى دولاً عربية، ولوقت قريب سميت دولاً تقدمية اشتراكية، ولوقت أقرب كانت محط أنظار العالم في دهشة حضور متموج من الشعب وهو يسابق الزمن في عمليات التغيير السياسي والانتقال إلى مصافي الدول الحديثة: حريات وقوانين ودساتير عصرية، فهل كان حلماً أم ما زال واقعاً مؤجلاً؟

في مراجعة عامة لمجريات الحدث اليوم في دول الربيع العربي هذه، تطفو على السطح دويلة حفتر بمقابل السراج ليبياً، ودويلة الحوثي بمقابل صالح يمنياً، ودويلة نصر الله وعون وصهره باسيل بمقابل دويلات هنا وهناك لبنانياً، ودويلات للميليشات في سورية والعراق متعددة الأجناس والأوصاف. دويلات احتراب، الكل ضد الكل بينياً، والاستقواء بمن خلفها وداعمها، إقليمياً ودولياً، ولم يستطع أحد لليوم أن يثبت عرشه كملك، بل مجرد بيدق على رقعة شطرنج متهاوية، كل مربع فيها قابل للتآكل بمن يحل محله قوة، واللوحة كلها لا منتصر فيها سوى سمة تاريخية متخارجة مع العصر، هو عصر الدويلات والمماليك في تاريخنا الغابر والأسود.

الربيع العربي الذي سلم نفسه لتجاذبات الدول الكبرى وقبلها الإقليمية، لم يستطع أن ينجز لليوم مشروعاً يخطو بين هذه التناقضات، بينما سيل من الأوراق والأفكار المقدمة كحالات إنقاذية، تكاد تتشابه في مضمونها، والمختلفة في أدواتها، باحثة في حلول معضلات هذا الواقع المتشابك والمعقد، فإن كانت غالبية الدراسات والأبحاث التي تشير إلى موقع متداخل دولياً ينذر بحروب كبرى على هذه البقعة من المعمورة، هي السبب الرئيس في هذا الواقع المتردّي لدول الربيع العربي، إلا أنّه من الضرورة بمكان إبراز سماتها العامة:

1- حكومات العسكر التي حكمت دول الربيع العربي كانت وريثاً غير شرعي لحركات التحرر العربي، أواسط القرن الماضي، وأظهرت فرطاً من الوحشية المتطرّفة، وصلت درجة الإبادات الجماعية، تهجيراً وقتلاً، في قمع شعوبها المطالبة بالحريات بأبسط قواعدها الدستورية، في تداول السلطة سلمياً، واحترام حق الفرد والعمل السياسي والمدني، وهي، أي سلطة العسكر، ما فتئت تتغنّى بالديموقراطية والاشتراكية والعصرية، زيفاً وبطلاناً، فلا يمكن لقيم الديموقراطية أن تلتقي والنزعة الجرمية العامة إلا في نموذج فصامي نفسي يمكن تسميته فصام السلطة، كسلوك غير طبيعي يفشل في تمييز الواقع واختلاطه بالأهواء، وفطام عن الحرية وامتناع كلي عن امتدادتها المؤسسة للدولة.

2- لم تسطع المعارضات الوطنية تقديم شرط كفايتها كبديل سياسي عام لمنظومات العسكر المتحكمة في النظم، المسماة جمهوريات، التي اجتاحتها موجات الربيع العربي، بل شابهتها بالكثير من سمات الفصام والفطام، أمنياً وعسكرياً وسياسياً.

3- تنامي نزعة الهيمنة والاحتكام للغة البندقية على حساب اللغة السياسية، ما سمح لمزيد من التدخلات الإقليمية والدولية والارتهان لمشاريع خارجية، وفقدان مقومات المشاريع الوطنية لأرضيتها وبوصلتها.

4- تركة الدم الكبيرة واتساع رقعة المظالم عزّزت نزعتي الثأرية الغرائزية الانتقامية، والتمدّد السلطوي المحلي، على حساب النسيج المجتمعي المتماسك، فبدلاً من تنامي الشعور بضرورات وحدة المصير العامة وطنياً، باتت الشروخات المحلية والدينية والقَبْلية (قبل دولة) هي المتحكّم في شروط الوجود السياسي، والتي تنذر بتقسيم متتالٍ في هذه الدول.

5- عودة وبروز ظواهر أمراء الحرب والقادة المحليين لإحكام السيطرة الشعبية وفق مشاريع ضيقة الانتماء والهوية، وليس فقط، بل عدمية انفتاحها على العقل السياسي الذاهب باتجاه استعادة الهوية الوطنية على أرضية الاعتراف بالآخر وتغليب لغة الحوار على لغة السلاح.

6- طفو متتالٍ من انهيار القيم الأخلاقية والمعيارية الإنسانية وإحلال محلها قيم الاستهلاك البشري والخطف والقتل المباح والاستثمار في مشاعر الناس الذين لا حول ولا قوة لهم سوى الاحتماء بقوي من بطش غيره. فذات يوم كتب "ابن خلدون" أنّه: عندما تنهار الدول يكثر المنجّمون والأفاقون والمتفقهون والانتهازيون، وتعم الاشاعة وتطول المناظرات وتقصر البصيرة ويتشوش الفكر.

التساؤل الذي يطرح نفسه تلقائياً اليوم: إذا كانت الشعوب الأوروبية التي مرت بمراحل من الاقتتال الدامي في عصور سلفت، قد سمت تلك الحقبة بعصر الظلمات وانطلقت اتجاه عصر الحريات والدستورية، وإن كانت ثورات الربيع العربي تتخذ منها معياراً في التحقق، فهل ما زلنا سنتمسك موروثياً وشعبياً بماضينا المجيد ونعيد إنتاجه على شكل دويلات وممالك بلا عروش، أم سنذهب قبل فوات الأوان لإعادة تسمية الأشياء بمسمياتها على أنّه عصر الظلمات الواجب نفيه خارج سياق العصر؟، وهذا ما له مقومات وأدوات مختلفة عن مجريات المرحلة الحالية اليوم، فالحكم نتيجة الحكمة، والعلم نتيجة المعرفة، فمن لا حكمة له لا حكم له، ومن لا معرفة له لا علم له، حسب "ابن عربي "تاريخياً، وحسب فكر العصر الحديث أيضاً، فهل من يستمع أمراء متقاتلون على حكم زائل اليوم أو غداً؟.

لم يستمع أواخر خلفاء المسلمين لعقلانية "إخوان الصفا "قبيل انهيار عصر الدولة العباسية، فباتوا ممالك ودويلات متحاربة، سهلت مهمة العثمانيين، فاجتاحوا المنطقة لقرون بعدها، ولم نتعلّم بعد، ولم نسمع للغة العقل بعد، ونمهد الطريق لكل صنوف الغزاة الفارسية والعثمانية والروسية والأمريكية وغيرها، وما زلنا نؤثر من التاريخ جانبه النزاع نحو "العنجهية "والبطولات الفردية خاصة إذا ما امتلك أحدنا بندقية لينصب نفسه ملكاً، معتقداً أنّ الباقين حاشيته، ليأتي من يزيحه ويصبح بديله، ونعيد إنتاج عروش بلا ملوك ودويلات بلا حريات، وسلطات بلا شعوب.

أبعاد المواجهة بين تركيا وروسيا وإيران في القوقاز

داليا زيادة

بعد ثلاثة أشهر صيفية طويلة ومزعجة في شرق البحر المتوسط، وصل الصراع بين تركيا واليونان إلى نقطة الهدوء الحذر، حيث تراجعت قوات البحرية اليونانية إلى قاعدة سلاميس، بعد أيام قليلة من انسحاب سفينة الأبحاث التركية "ريس عروج" والفرقاطات المرافقة لها إلى شواطئ أنطاليا، في منتصف سبتمبر. ولكن قبل أن يلتقط الجيش التركي أنفاسه، وجد نفسه متورّطاً في الحرب التي تجدّدت مؤخراً في جبال القوقاز.

في 27 سبتمبر، استيقظ العالم على نبأ تجدد الاشتباكات بين أرمينيا وأذربيجان، في إطار الصراع المستمر منذ عقود حول منطقة "ناغورنو-كاراباخ"، وكان قد سبق ذلك أنّ أرمينيا شنّت، في أغسطس، هجوماً على مدينة "توفوز" الحدودية الأذربيجانية، مما أدّى إلى مقتل ما لا يقلّ عن 12 جندياً أذربيجانياً، من بينهم لواء وعقيد، بالإضافة إلى مدنيين، ومن المتوقّع، أن يكون الصراع الحالي بين البلدين هو الأكثر دموية، بسبب نشاط كلا الدولتين مؤخراً في تجنيد ونقل آلاف المرتزقة السوريين إلى منطقة النزاع، ربما أكثر شراسة حتى من الحرب التي جرت بين الدولتين في حقبة التسعينات وحصدت أرواح عشرات الآلاف، آنذاك.

تركيا تقف إلى جانب أذربيجان، في هذه الحرب، لأسباب تاريخية وثقافية وسياسية، إذ إنّ الشعب الأذربيجاني ينتمي للعرق التركي، والجيش التركي هو عملياً المؤسسة الراعية للجيش الأذربيجاني، حيث كانت البلدان قد وقعتا، في التسعينيات، اتفاقيات ثنائية حول التعاون الدفاعي والشراكة الإستراتيجية، تلزم البلدين بتقديم "الدعم العسكري" لبعضهما البعض "عند المطالبة بحق الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة"، ومنذ ذلك الحين، يعمل الجيش التركي بشكل وثيق مع الجيش الأذربيجاني، على تقديم الاستشارات العسكرية الفنية، وتدريب الضباط والجنود الأذربيجانيين في المؤسسات العسكرية التركية، كما تنفذ تركيا وأذربيجان باستمرار مناورات عسكرية مشتركة في أذربيجان.

وفي آخر اجتماع بين الرئيس الأذربيجاني، إلهام علييف، مع وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، في أغسطس، قال علييف إنّ بلاده تهدف إلى استخدام "الإمكانات العسكرية الصناعية القوية لتركيا"، مما يعني أن "تصبح تركيا الشريك الأول لأذربيجان في مجال التعاون العسكري"، وهذا ما أثار قلق روسيا، من خسارة سوق السلاح الأذربيجاني لصالح تركيا، حيث إنّ روسيا هي أكبر مُصدّر عسكري لأذربيجان حالياً، حتى إنّ بعض المسؤولين ووسائل الإعلام الروسية، خرجوا محذّرين من خطط تركيا لإنشاء قاعدة عسكرية في أذربيجان، بدعوى موازنة الوجود العسكري الروسي الكثيف في أرمينيا.

أما روسيا، فتقف إلى جانب أرمينيا، في هذه الحرب، حيث تسيطر روسيا، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، على أرمينيا، وتتعامل روسيا مع أرمينيا، بشكل رئيسٍ، عبر دورها التقليدي كدولة حامية للمسيحيين الأرثوذكس في العالم، كما تسيطر روسيا على الاقتصاد والثقافة والسياسة داخل أرمينيا، ويترتب على ذلك بالطبع الوجود العسكري الكثيف والقديم لروسيا، بما في ذلك نشر الميليشيات وتدريبها، في داخل أرمينيا، ولروسيا قاعدة عسكرية في أرمينيا تخدم روسيا وحليفتها إيران أكثر مما تخدم أرمينيا نفسها، وربما لهذا السبب فإنّ النظام الإسلامي المتشدّ د في إيران يدعم أرمينيا المسيحية الأرثوذكسية ضد أذربيجان المسلمة، فيما يبدو لكثيرين أمراً غير منطقي بالنظر إلى السياسة العقائدية المتطرّفة المعروفة عن إيران، لكن بالنسبة لإيران وغيرها من الدول، فإنّ أرمينيا ينظر إليها عادة كمقاطعة تابعة لروسيا أكثر منها دولة مستقلة، وبالتالي فإنّ دعم إيران لأرمينيا هو دعم غير مباشر لروسيا وسياستها في المنطقة.

باختصار، فإنّ هذه الحلقة الجديدة من الحرب في جبال القوقاز هي في الواقع أكبر حجماً وتأثيراً من أرمينيا وأذربيجان، إنّها حرب بين الأعداء-الحلفاء: تركيا من جانب في مواجهة إيران وروسيا على الجانب الآخر. بالنسبة للمجتمع الدولي، ربما يميل أكثر لمباركة تدخل تركيا، ويعتبر أنّ تركيا تقدم خدمة للعالم من خلال مواجهة أكبر أعداء أمريكا (إيران) وأكبر أعداء أوروبا وحلف الناتو (روسيا). أما بالنسبة لنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك في حوض البحر المتوسط، ستمنح هذه الحرب، وانشغال تركيا بها، فرصة للمنطقة لالتقاط الأنفاس والعمل بهدوء على إيجاد حلول سياسية للأزمات المزمنة، لا سيما في سوريا وليبيا، بعيداً عن ضغوط التدخل السياسي والعسكري التركي.

الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف

من أثار القصف في ناغورنو-كاراباخ

حديث المصالحة وانتهازيّة الإخوان تتصادم وثوابت الدولة المصرية

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

رامي شفيق

جاء حديث الرئيس عبدالفتاح السيسي، خلال الندوة التثقيفية واضحاً، ليقطع السبيل حول دعوات البعض للمصالحة مع جماعة الإخوان، وذلك بناء على اعتبار رئيسٍ، يتمثّل في أن لا تصالح يمكن حدوثه مع طرف مدانٍ بجرائم عنف وإرهاب، وتورّط في قتل أبناء الشعب المصري، وكذا استهدف مؤسسات الدولة.

قراءة حديث الرئيس، خلال هذا الشهر، يجب أن تتّسق مع الدعوات التي انطلقت، في الآونة الأخيرة، فيما يتصل بمسألة المصالحة على مستوى الجماعة، من ناحية، ومستوى آخر، يتصل بالدول التي تدعم التنظيمات الإسلاموية، وتورّطها في أعمال عدائية ضد استقرار القاهرة، سواء كانت قطر أو تركيا، ودعمهما اللامحدود، لوجستياً ومادياً، لعدد من قيادات الجماعة.

عدد لا محدود من التحقيقات التي تجريها أجهزة الأمن المصرية مع قيادات الجماعة بعد القبض عليهم، تؤكد دوماً انسلاخ عدد من التنظيمات المسلحة التي تبنّت جرائم إرهابية من الجماعة الأم، وذلك عقب ثورة 30 حزيران (يونيو) 2013، وهو ذات الأمر الذي اعترف به إبراهيم منير، القائم بأعمال المرشد عقب اغتيال محمود عزت، بمسكنه في التجمع الخامس، شمال القاهرة، حيث أقرّ أنّ الأخير اضطلع بمسؤوليات عدّة خاصة بالتنظيم، وعمليات بعض لجانه النوعية التي استهدفت حياة المواطنين، واستقرار مؤسسات الدولة، الأمر الذي يجعل شعار "أن لا تصالح مع دماء الشهداء" شعاراً يرفعه المواطن قبل المسؤول.

ليس ثمّة شك أنّ دعاوى المصالحة التي تنطلق، بين الحين والآخر، مردّها ومبعثها الرئيس الأزمة التي تعيش تحت وطأتها الجماعة، وذلك على مستوى التنظيم، الذي يتداعى يوما بعد آخر، بينما تبدو الانشقاقات والصراعات بين القيادات واضحة للجميع. وحديث المصالحة دائم ومتكرر خلال السنوات السبع الأخيرة، وهي سبع عجاف بالنسبة للجماعة، وقد جاء هذا الحديث عبر أكثر من طرف سواء في داخل مصر أو خارجها، وربما، العنصر مشترك بين أغلب تلك المبادرات، يتمركز حول مسألة المناورة السياسية، والسعي نحو تهذيب صورة القيادات في ذهنية الأعضاء وترتيب نسق القيادة، والخضوع مرة أخرى على مستوى القاعدة التنظيمية، لاسيما بعد تحلحل التراتيبية، وتمييع رابطة النفوذ بين المستويات التنظيمية على إثر الانفلات والسيولة، ونهب الأموال من قبل القيادات.

تستند الجماعة دوماً نحو تمرير عدة خطابات متباينة بغية اختبار حساسية معطيات توجهاتها، وهو ما نستطيع أن نتتبعه من دأب إبراهيم منير بإطلاق عدة مبادرات للمصالحة، وطرح مسألة استعداد الجماعة للدخول في مفاوضات مباشرة، وقد دعا الإخوان للارتداد خطوة للخلف، وهو ما يعكس إقراراً ضمنياً بتدنّي وانهيار الجماعة وعمق الانشقاقات التنظيمية التي يبدو معها التنظيم في لحظات النهاية الحتمية.

وقد كشفت عن جانب مهم ولافت في هذا السياق، وكالة بلومبيرج الأمريكية، في شباط (فبراير) 2018، إذ أشارت إلى محاولات الجماعة الوصول الى عقد صفقة مع الحكومة المصرية، يتم بموجبها إطلاق سراح قيادات الإخوان من السجون مقابل اعتزالهم التام للعمل السياسي، الأمر الذي سعت الجماعة إلى نفيه في بيان، بعدما واجهت الرفض من فصائل أخرى. بيد أنّ مضمون تلك الصفقة عاد وطرح مرة أخرى، في شهر آب (أغسطس) 2019، حين أعلنت مبادرة لشباب الإخوان، تحت عنوان "اقتراح اتفاقية مستقلة لإطلاق سراح المعتقلين بالسجون المصرية"، والتي أعلنها الإخواني عمر حسن مالك، حيث حاول الأخير أن يصور أنّها جاءت بشكل فردي، حفظًا لماء الوجه، إذا ما تم رفضه.

في المقابل، بدا خطاب الدولة المصرية المواجه لتلك الدعاوى واضحاً ومحدداً، ولا يتبدل بتعاقب السنوات، فما جاء على لسان الرئيس عدلي منصور، هو نفسه ما صرّح به الرئيس عبدالفتاح السيسي في أكثر من مناسبة، خلال السنوات الأخيرة، وجميع تلك التصريحات، لم تخرج عن ذلك المضمون، الذي يرى أنّ جماعة الإخوان لن يكون لها ثمة دور في المشهد المصري، خلال فترة وجوده في السلطة، وأنّ شعب مصر لن يقبل بعودتهم؛ لأنّ فكر الإخوان غير قابل للحياة ويتصادم مع شروط الواقع والسياسة.

تفصح التصريحات التليفزيونية التي جاءت على لسان طلعت فهمي، المتحدّث باسم جماعة الإخوان المسلمين، من خلال قناة الجزيرة، لا تتجاوز ما طرحناه في السطور السابقة، كون السؤال الذي طرح على فهمي يحمل صيغة الاستغراب والتعجّب من طرح فكرة المصالحة والتلميح بها، وكأنّها من عنديات الدولة المصرية وصاحبة المبادرة لا الجماعة، التي طرحت صيغاً عديدة لذلك غير مرة، ويأتي مطلع الاجابة ليستكمل ذات النسق المكون للسؤال، ثم ينتقل في إجابته بمناورة أخرى أنّ صيغة المصالحة إذا كانت مطروحة وواجبة فالأولى بها فئات الشعب، وهو هنا لا يكلّ من محاولاته المستمرة استنساخ موقف مزعوم للجماعة ضمن المصفوفة السياسية في المجتمع المصري، ويطرح لذاته وجماعته المنتهية تنظيمياً وميدانياً محض فرصة للتواجد ضمن حزمة قواعد المجتمع المصري.

ثمة نقطة أخيرة بشأن معالجة هذه القضية، في ضوء تصريحات الندوة التثقيفية، وتتمثّل في أنّ الرئيس المصري في معرض حديثه عن رأيه في مسألة المصالحة، أشار إلى نقطة جوهرية ومهمة، تتحرّى تجاوز الخلافات مع الدول الراعية والداعمة لتلك التنظيمات، خاصة، قطر، وذلك في ضوء الترتيبات والتوازنات الإقليمية.

ولهذا حرص الرئيس المصري على تسجيل موقفه الإستراتيجي من علاقة القاهرة بالدوحة، وأنّه لا ينبغي الحديث حول تجاوز تلك الخلافات دون أن نضع كافة الحقائق في موضعها السليم، والمتمثّل في رفع الدوحة وأنقرة قبضتها عن دعم الإرهاب وتنظيماته المسلحة، وكذا الدور الوظيفي الذي تؤدّيه لصالحهما، حيث إنّ ذلك الأمر سيكون بمثابة المرتكز السياسي الذي لن تحيد عنه القاهرة في بناء موقفها الجديد والمغاير، والذي يتّسق ورؤيتها الإستراتيجية الثابتة لأمنها القومي، واستقرار المنطقة.

هل بدأت واشنطن وموسكو بتقليم أظافر أردوغان؟

بشار يوسف

الرئيس التركي رجب طيب أردوغان

لم يكن توجّه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الجمعة، إلى تمديد حالة الطوارئ الوطنية المتعلقة بالأوضاع في سوريا لسنة إضافية مفاجئاً، لكن اللافت في البيان الصادر عن البيت الأبيض هو اعتبار الوجود التركي، في شمالي سوريا، تهديداً "غير عادي "للأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن تحميل الحكومة التركية المسؤولية المباشرة عن تعريض حياة المدنيين للخطر وتقويض الحملة الهادفة إلى هزيمة تنظيم داعش.

موقف البيت الأبيض المتشدّد هذا قد يفضي، كما هو متوقع، إلى فرض عقوبات اقتصادية على تركيا، بعدما لوحّت وزارة الخارجية الأمريكية بذلك في أول رد فعل لها على تقرير يفيد بأنّ تركيا تواصل جهودها لاختبار منظومة الدفاع الروسية المضادة للطائرات إس-400، مؤكدة على أنّ هذه الصفقة ما تزال تشكل عقبة رئيسة، سواء في العلاقات الثنائية بين البلدين من جهة، أم بين الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي (الناتو).

من جانب آخر، تشهد العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا توتراً متزايداً، بسبب استمرار الأخيرة في ابتزاز الدول الأوروبية بفتح حدودها أمام "أمواج من اللاجئين السوريين"، والتهديد باستخدام القوة العسكرية ضد اليونان للسيطرة على موارد المتوسط، بالإضافة إلى انخراطها في الصراع الدائر في ليبيا ضد مصالحها عدد من الدول الأوروبية، ومؤخراً تأجيج المعارك بين أذربيجان وأرمينيا.

كذلك الأمر بالنسبة لروسيا، التي يبدو أنّها لم تعد قادرة على التغاضي عن إرسال تركيا المرتزقة السوريين للقتال في ليبيا وإقليم قره باغ، فحتى التفاهم "المؤقت "بينهما في سوريا بات عرضة للانهيار، إذ استأنفت قوات النظام السوري المدعومة من روسيا عملياتها العسكرية في إدلب ضد الفصائل الموالية لتركيا، للتأكيد على أنّ ما تمخضت عنه محادثات سوتشي وأستانة كان محض تأجيل للحسم العسكري.

من جهة أخرى، شرعت موسكو في التقريب بين الإدارة الذاتية وبعض تيارات المعارضة السورية، في خطوة قد تشير إلى اعتراف شبه رسمي بما تعتبره تركيا خطراً على أمنها القومي، خاصة وأنّ ذلك تزامن مع تأكيد التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش على مواصلة تقديم الدعم لقوات سوريا الديمقراطية.

ملامح العزلة الدولية التي استجرّها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لبلده كنتيجة منطقية لمغامراته العسكرية أسفرت كذلك عن تصاعد حدّة خطاب المعارضين لسياساته، محمّلينه المسؤولية عن تراجع الاقتصاد المحلي وانهيار الليرة التركية إلى أدنى مستوى لها أمام الدولار الأمريكي، تحت وطأة المخاوف من عقوبات أمريكية وأوروبية محتملة.

رئيس الوزراء التركي السابق، أحمد داود أوغلو، انتقد، مطلع أيلول الفائت، ما وصفه بميل نظام أردوغان إلى الاستبداد في ظل نظام الرئاسة التنفيذية الجديد، واتّهم الحكومة بإساءة إدارة سلسلة من التحديات، كالاقتصاد وتفشّي فيروس كورونا المستجد، والتوتر المتصاعد في شرق البحر المتوسط.

كل ذلك، يستوجب العودة إلى الوعد الذي قطعه ترامب بتدمير الاقتصاد التركي قبل نحو سنة من الآن، في أعقاب احتلال الجيش التركي والفصائل الجهادية المدعومة من قبله لعدد من المدن والبلدات على الشريط الحدودي مع سوريا، مستغلاً رغبة الرئيس الأمريكي في سحب قواته من المنطقة.

كما أنّ هذه التطورات تدفع على التفكير بأنّ السماح لأردوغان بالتمادي في العبث بعديد من الملفات كان مخططاً له، لتحميل تركيا نفقات تدريب الميليشيات وتسليحها، ما يضعف اقتصادها أمام أي إجراء قد يتخذ خلال الفترة القادمة.

لكن، يبدو أنّ حلم أردوغان باستعادة أمجاد العثمانيين أعماه عن عمق العلاقات الأمريكية- الروسية وطبيعة التفاهم على الصراع بينهما، وأنّهما لن تسمحا بوجود قوة ثالثة تنازعهما على النفوذ، أسوة بما فعلاه مع الاتحاد الأوروبي، فكما سمحت موسكو وواشنطن ببزوغ السلطان التركي لتحقيق مكاسب جيوسياسية على حساب أطراف أخرى بالوكالة، يبدو أنّ مرحلة تقليم مخالبه باتت وشيكة.

من طور المجرم المنتصر إلى طور محاسبة الفاعل

مها حسن

قطعت علاقتي بصديق محامٍ، حين جاء إلى مكتبي يزفّ لي نبأ نجاحه في أول دعوة يترافع فيها، حيث تمكن من تبرئة موّكله من جريمة قتل ابنته.

كانت زوجة موكله، قد دبّرت لقتل الفتاة، متّكئة على ذريعة الشرف، بقصد حرمانها من الميراث الذي ستحصل عليه، وكان المحامي يعرف تلك الحيثيات، وهو الذي روى لي الحكاية، لكن سعادته بانتصاره المهني، عبر براءة موكله، كانت أهم من فشله الأخلاقي، وهو يُبرّئ قاتلاً من دم ابنته.

قبل سنوات طويلة، روت لي سيدة في حلب، كيف دخلت إلى مقهى يرتاده الرجال، ويتواجد فيه عادة مثقفو المدينة، وتوجهت السيدة صوب أحد المشاهير الذي كان يجلس محاطاً بمجموعة أصدقاء، اقتربت السيدة من طاولة الرجل، ألقت عليه السلام بأدب، وقدمت نفسها: أنا فلانة، هل تعرفني يا أستاذ فلان؟ هزّ الرجل رأسه نافياً، وقال: أبداً، هذه أول مرة أراك فيها. أضافت المراة: لكنك قلت لفلان الفلاني أنك أمضيت معي ليلة ساخنة.. شرحت لي كيف اكفهّر وجه الرجل وارتبك، بينما لقّنته السيدة درساً مهماً أمام شهود كثر.

اعتاد الرجال، عبر أمثلة لا نهاية لها من حكايات مماثلة، على التباهي بالتحرّش بالنساء وإقامة علاقة معهن، حتى إنّ الكثيرين منهم لا يجد غضاضة في إظهار فحولته عبر التحرّش بالنساء و"كسره" لهن، أمام نساء عائلته: أمه، أخواته، بل زوجته وبناته.. اللواتي اعتدن غالباً على النظر بإعجاب إلى صورة هذا الرجل القوي، المنتصر، الذي أذلّ إحداهنّ.

لهذا، فإنّ ثمة تواطؤ جمعي في المجتمع الشرقي، أُتفق فيه على نصرة الرجل ضد المرأة، دون مناقشة حقّ المرأة أو محاولة الوقوف إلى جانبها، حيث اعتادت الثقافة الذكورية التي مارسها الرجال والنساء على النساء، أن تُخرس النساء المتعرّضات للأذى، حتى لا يفضحن أنفسهن، وبالتالي يفضحن عائلاتهن ويجلبن لهن العار.

لطالما دفعت نساء بريئات حياتهن، وكرامتهن، وحريتهن، من أجل لحظة انتصار وتباهٍ تُرضي نرجسية الرجل، وتكون المرأة هي الطرف الذي يجب أن يسكت خشية الفضيحة.

لكن ما يحصل اليوم، بفضل مواقع التواصل، يُعدّ ثورة فكرية واجتماعية، تعيد للنساء مكانتهن، وتؤثّم الرجل المعتدي وتفضحه، والرجل هو هنا المفضوح وليست المرأة. أي أنّنا أمام نقلة نوعية لتعريف الفضيحة، وبالتالي لتحديد المجرم، وتحقيق العدالة.

الرجل الذي كان بالأمس، يُجاهر بأفعاله ضد النساء، دون أي عقاب، صار اليوم يخشى من أن تظهر إحدى ضحاياه السابقات، أو أي شاهد على أفعاله، لإعادة تقييم ما حصل، ووضعه في سياقه الأخلاقي والقانوني العادل، وهذا ما يشجع اليوم أكثر، النساء اللواتي صمتن على اضطهادهن وابتزازهن من قبل الرجال، ومن قبل المجتمع الذكوري المتواطئ مع هؤلاء الرجال، على استعادة حقوقهن، ووضع المسألة في سياقها العادل: المرأة هي الضحية التي تستحق الدعم والمساندة، والرجل هو المعتدي الذي يستحق المحاسبة والعقاب.

هذه النظرة الجديدة، في نقل الرجل المُعتدي، من طور القاتل المُنتصر إلى دور القاتل المُحاسب، تحتاج دعماً جمعياً، حتى لا تكون مجرد حالات فردية، تنتصر فيها بعض النساء اللواتي تجرأن على فضح الأطراف التي قامت بانتهاك حقوقهن، بل لنقل القضية إلى دائرة الحق الجمعي والمحاكمة المتّسعة، التي تعيد للمجتمع قيمته الإنسانية، وموقفه الطبيعي في دعم الضحية، لا الاتفاق على قمعها وقتلها.

هل يمكن أن نحلم إذن، بانتقال المجتمع من طور المُتفق، المتواطئ، المُساند، المنبهر، المشجع... للرجل المتحرّش أو المعنّف أو المغتصب، إلى طور المجتمع الناضج والأخلاقي الذي يقف كصفّ جديد وحديث ضد الاعتداءات على النساء، مهما كانت درجاتها، ليقلب تفسير الفضيحة وتحديد حاملها، من المرأة التي تعرّضت للإيذاء، إلى الرجل الذي قام بالفعل الفاضح.

لا شك أنّ الطريق طويل، باعتبارنا نعيش في مجتمعات متماسكة في تبرير العنف ضد الضعفاء، والمساهمة به، والترويج له.. وحيث تنقصنا الكثير من قيم العدالة والمحاسبة الديمقراطية والأخلاقية، التي حتى قوانيننا المعمول بها في المحاكم، ما تزال تميل إلى الرجال، وتطبطب على انتهاكاتهم ضد النساء.